

مركب المنطقة بالشلخات في الحق الإسلامي

إعداد

دكتور / محمد السانوسي محمد شحاته

مدرس الفقه المذهبي

كلية الشريعة والقانون بأسسوط

﴿١٠٥٦﴾

د/ محمد الساتوسي محمد

الأحكام المتعلقة بالشائعات في الفقه الإسلامي

مقدمة

الحمد لله كثيراً ذي المنّة والفضل قوله الحق
 { وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا } ^(١) { وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا } ^(٢)
 والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين الداعي إلى
 صراط مستقيم سيدنا ومولانا محمد (ﷺ) الناطق بالحق { وَمَا يَنْطِقُ
 عَنِ الْهَوَى } ^(٣) ، وعلى آله الكرام الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى
 يوم الدين .

وبعد :

إن الله تعالى خلق الإنسان وميزه عن سائر الكائنات على
 الأرض بميزة النطق ، فأعطاه لساناً ليُعبّر به ويبيّن به حاجاته قال
 تعالى { أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ } ^(٤) وقال تعالى { عَلَّمَهُ
 الْبَيَانَ } ^(٥) فالله تعالى خلق الإنسان وامتن عليه بنعمة البيان وذلك
 حتى يحسن استخدامها فيعبّد ربه بها ويفيد ويعظم غيره ويعبر عن
 احتياجاته إلى غير ذلك من القواعد العظيمة لنعمة النطق .

ولكن بما أن الإنسان مخير في هذه الحياة الدنيا ، فإن له
 مطلق الحرية في توجيه هذه الآلة العظيمة إلى الخير وما ينفع

(١) سورة النساء من الآية ١٢٢ .

(٢) سورة النساء من الآية ٨٧ .

(٣) سورة النجم الآية ٣ .

(٤) سورة البلد الآيتان ٨، ٩ .

(٥) سورة الرحمن الآية ٤ .

نفسه والناس أو توجيهها إلى الشر بما يؤدي نفسه أو يؤدي غيره ، ويتمثل هذا فيما يصدر عنه من قول قبيح أو كاذب يسيء إلى الغير أو يسيء لمجتمعه، ومن أشد هذه الأقوال الكاذبة تأثيراً على المجتمع " الشائعات " والتي يدور حولها بحثنا ، لأن للشائعة آثاراً سلبية وخطيرة على المجتمع بما تؤدي إليه من نتائج في حالة شيوعها ولاسيما تصديقها ، لأنها قد تسبب أضراراً مادية ومعنوية فردية وجماعية ، ونظراً لهذه الأخطار الجسيمة التي تسببها الشائعات فقد حرمها الإسلام وحاربها، وسوف نتعرض في هذا البحث كيف وضع فقهاء الشريعة الإسلامية القواعد والحدود التي تحمي الفرد والمجتمع من هذا الخطر .

وسوف أناول الحديث عن الشائعات في أربعة فصول على النحو

التالي :

الفصل الأول : الرأي أهميته وضوابطه في الفقه الإسلامي

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : أهمية الرأي في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : ضوابط الرأي في الفقه الإسلامي.

الفصل الثاني : الشائعة والتأصيل الشرعي لها .

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم الشائعة في اللغة والاصطلاح والحكم

المبحث الثاني : الشائعة وإفشاء الأسرار .

المبحث الثالث : القواعد الشرعية لعدم إشاعة الأسرار .

المبحث الرابع : ما لا يجوز إشاعته وإفشاؤه شرعاً .

الفصل الثالث : الوسائل الشرعية للحماية من الشائعات .

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : تحريم القذف .

المبحث الثاني : تحريم السب .

المبحث الثالث : تحريم الغيبة .

المبحث الرابع : تحريم النميمة .

الفصل الرابع : التعويض عن الأضرار الناجمة عن الشائعات .

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تعريف الضرر والتعويض مدلولهما .

المبحث الثاني : أنواع الضرر .

المبحث الثالث : التعويض عن ضرر الشائعات .

الفصل الأول

الرأي أهميته وضوابطه في الفقه الإسلامي

المبحث الأول

أهمية الرأي في الفقه الإسلامي

إن إبداء الرأي أو القول بصفة عامة له أهميته الكبيرة ، وذلك لما يترتب عليه من خير كثير إذا صدق القائل وحسنت نيته ، واستعمل قوله أو رأيه فيما ينفع ، ويقابل هذا الوجه الحسن للرأي وجه آخر ، وهو القول إذا كان كاذباً لأن القول الكاذب يترتب عليه شر كبير بل ربما يثير الفوضى والفتنة في المجتمع^(١) .

ولهذا حرصت الشريعة الإسلامية على تنظيم هذا الحق من أساسه ، وذلك عن طريق الوسيلة المستخدمة وهي " اللسان " لأن اللسان هو أسهل الوسائل للتعبير عن الرأي ، فما أسهل أن يعبر الإنسان عما يجول في خاطره أو عما يسمعه بلسانه ، ففي حالة عدم ضبط الإنسان لهذا العضو الخطير سوف تتحول نعمة البيان إلى نقمة ووبال على المجتمع .

(١) د. عبد الله مبروك النجار " التعسف في استعمال حق النشر " ، ص ٢٣ ط دار النهضة العربية .

يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم الكلمة من سخط الله تعالى لا يلقى لها بالاً يهوي بها في جهنم ^(١) .

ما يؤخذ من الحديث :

والحديث يستفاد منه أن الكلام الذي يشتمل على خير أو شر سواء طال الكلام أو قصر ، فإنه يجازي به ، فيجازى على كلمة الخير يرفع الدرجات ويجازي على كلمة السوء ويدخل فيها " الشائعات " بالخسران والنيران ، وفي هذا دلالة على أن الإنسان أن يتثبت مما يقول ويتحراه ، فلا يقول الكلمة إلا حيث يظهر فيها المنفعة والمصلحة للناس ^(٢) .

وقد يصل القول الصادق إلى أعلى المراتب ، فقد يكون القول الصادق في منزلة الجهاد ، فقد قال (ﷺ) عندما سأله رجل أي الجهاد أفضل ؟ قال : " كلمة حق عند سلطان جائر " ^(٣) .

فالحديث يدل دلالة واضحة على أن كلمة الحق والنطق بها عند الظالمين والجائرين من أفضل الجهاد ، وذلك لأنه قد يترتب عليها أن يقتل بعدها .

(١) رواه أحمد في مسنده ٣٣٤/٢ ط: مؤسسة قرطبة .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخار لابن حجر العسقلاني ٣١٠/١١ ط : دار المعرفة - بيروت .

(٣) رواه الحاكم في مستدركه ٥٥١/٤ ط: دار الكتب العلمية وهذا الحديث مرسل : انظر المراسيل لأبي حاتم ج ١ / ص ٩٨ طبعة دار الكتب العلمية .

ويقول ابن القيم : " الجهاد فرض عين إما بالقلب ، وإما باللسان ، وإما بالمال ، وإما باليد ، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع " (١) .

وقد ضرب القرآن الكريم أمثلة على الأقوال النافعة فنذكر منها على سبيل المثال :

قوله تعالى { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ } (٢) .

والمعنى : أننا خير الأمم لأننا أنفع الناس للناس لأننا نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر (٣) .

ويقول تعالى { وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ } (٤) وغير ذلك من الآيات الكثيرة التي تبين أهمية القول الصادق وأهميته بالنسبة للمجتمع .

كما أن في السنة النبوية من الأحاديث الكثيرة التي تدل على أهمية القول النافع ومنها :

قوله (ﷺ) : " الدين النصيحة " (٥) .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد لأبن قيم الجوزية ١٠/٣ ط: مؤسسة الرسالة

(٢) سورة آل عمران من الآية ١١٠ .

(٣) تفسير ابن كثير ٣٩١/١ ط: دار مصر للطباعة .

(٤) سورة العصر من الآية ٣ .

(٥) رواه البخاري في صحيحه ٣٠/١ ، ومسلم في صحيحه ٧٤/١ .

قال العلماء : النصيحة لله إخلاص الاعتقاد في الوجدانية ووصفه بصفات = الألوهية وتنزيهه عما لا يليق ، والنصيحة للرسول التصديق بنبوته والتزام طاعته وموالاة من ولاة ومغادرة من عاده وتوقيره ومحبته ، والنصح لائمة المسلمين بعدم الخروج عليهم وإرشادهم للحق ، والنصح للعامة ترك معاداتهم وإرشادهم وحب الصالحين منهم والدعاء لهم وإرادة الخير لكافتهم. أنظر تفسير

المبحث الثاني

ضوابط الرأي في الفقه الإسلامي

إذا كان لإبداء الرأي في الفقه الإسلامي هذه الأهمية الكبيرة ، فإن الشريعة الإسلامية وضعت بعض الضوابط لإبداء الرأي ، وذلك حتى نحسن استخدام هذه النعمة ، لأن الله تعالى ربط بين خلق الإنسان وتعليمه البيان والنطق .

قال تعالى { الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ }^(١).

فلا بد من وضع ضوابط لإبداء الرأي حتى لا يؤدي هذا الرأي أو القول في النهاية إلى إثارة التنازع والبغضاء وانتشار الجرائم .

وقد وردت بعض الآثار التي تحذر من إبداء الآراء ومن ذلك : ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا " ^(٢) .

وعن ابن عباس قال : " يذهب قراؤكم وصلحاؤكم ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقيسون الأمور برأيهم ولو جعل لأحد أن يحكم برأيه لجعل ذلك لرسول الله (ﷺ) " ^(٣) ، فقال له تعالى { وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ

القرطبي ٢٢٧/٨ ط: دار الشعب - القاهرة .

(١) سورة الرحمن من الآية ١ إلى الآية ٤ .

(٢) المحصول للفخر الرازي ١٠٥/٥ ط: دار الكتب العلمية ، قواطع الأدلة

للسمعاني ٧٧/٢ ط: دار الكتب العلمية ، تحقيق: محمد حسن محمد

(٣) المحصول ١٠٧/٥ ، ١٠٨ ، التقرير والتحبير ١١٥/٢ ط: دار الفكر -

بيروت .

بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ ۖ^(١)

فمفاد هذه الآثار عن فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم يدل ظاهرها على أن لا يقول الإنسان برأيه أو أن يبدي رأيه ، ولكن هذا القول ليس على إطلاقه ، لأن القول أو الرأي الممنوع والذي يلحقه الذم هو الرأي الكاذب والرأي الفاسد الذي ليس له أصل يستند إليه ، إلا مجرد الهوى والتشهي^(٢) .

ومما ينطبق عليه ذلك الشائعة التي هي موضوع البحث ، لأنها من أكذب الكذب لأنها في الغالب تكون لا أصل لها ولا تستند إلا لهوى في نفس صاحبها .

الاجتهاد وعلاقته بالرأي :

لاشك في أن الاجتهاد عبارة عن رأي ولكنه رأي

له طبيعة خاصة ، لأنه رأي يتعلق بالأحكام الفقهية ولهذا لا نلجأ إلى اجتهاد الرأي إلا إذا انعدم النص ، وفي هذا يقول ابن تيمية : " إنما يكون الاجتهاد بالرأي فيما لم تمض به سنة عن رسول الله (ﷺ) فلا يجوز أن يعتمد إلى شيء مضت به سنة " ^(٣) .

ويقول **السرخسي** : أن جواز اجتهاد الرأي والعمل بالقياس فيما لا نص فيه ^(٤) .

(١) سورة المائدة الآية رقم ٤٩

(٢) قواطع الأدلة ٩١/٢ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ٥٩٦/٢٢ ، ط: مكتبة ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم .

(٤) المبسوط للسرخسي ٢/٢١ ط: دار المعرفة - بيروت .

ومن هذه الأقوال للعلماء نخلص إلى أن الرأي في الأحكام
الفقهية المتمثل في اجتهاد الفقهاء له أهمية كبيرة ، ولكن ليس
معناه الرأي المبني على الهوى والتشهي ، ولكن الرأي المبني على
أدلة شرعية ولا يتعارض مع النص^(١) .

فمن يقول في دين الله تعالى برأيه دون الاعتماد على
الأصول الشرعية ، فإنه يعرض نفسه لعذاب الله تعالى وغضبه^(٢) .

(١) قواطع الأدلة ٩١/٢ .

(٢) فتح القدير للشوكاني ٣٩/٤ ، ط: دار الفكر - بيروت .

الفصل الثاني

الشائعة والتأصيل الشرعي لها

المبحث الأول

مفهوم الشائعة في اللغة والاصطلاح والحكم الفقهي لها

أولاً : في اللغة

يقال : شاع الشيب شيعاً وشياعاً وشيعاتاً وشيوعاً .

ومشيحاً : ظهر وتفرق وشاع فيه الشيب .

وشاع الخبر في الناس يشيع ، شيعاً ، وشيعاتاً، ومشاعاً، وشيوعه فهو **شائع** : أي انتشر وافترق وظهر، وأشاع ذكر الشيء أظاره وأظهره ، وقولهم هذا خبر شارع وقد شاع في الناس معناه ، قد اتصل بكل أحد فاستوي علم الناس به ولم يكن علمه عند بعضهم دون بعض .

والشائعة : الأخبار المنتشرة ، وفي الحديث : " أيما رجل

أشاع على رجل عورة ليثينه بها " (١) أي : أظهر عليه ما يعيبه ، وأشعت المال بين القوم إذا فرقه فيهم ، وأشعت السر إذا أذعت به (٢) .

(١) رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن راشد وهو ضعيف، ينظر: مجمع الزوائد للهيتمي، كتاب الأحكام ، باب شهادة النساء، ٢٠١/٤، ط: دار الريان سنة ١٤٠٧هـ.

(٢) لسان العرب لابن منظور ١٩١/٨، ط: دار الكتب العلمية ، مختار الصحاح ١٤٨/١، ط: دار الجيل .

ثانياً : في الاصطلاح

لم أقف للفقهاء على تعريف محدد للشائعة ولكن يمكن أن نستخلصها من خلال أقوالهم أنها عبارة عن: نشر الأخبار التي ينبغي سترها ، بين الناس.

وكثيراً ما يعبر الفقهاء عن الشائعة بألفاظ أخرى، كالاشتہار، والإفشاء ، والاستفاضة.

وقد تطلق الشائعة على الأخبار التي لا يعلم من أذاعها.

والمقصود هنا: ترويح ونشر الأخبار الكاذبة، سواء كانت تتعلق بالأفراد أو المجتمع ، أو تضر بالأمن العام.^(١)

تحذير الشريعة الإسلامية من الشائعات :

قد حذرت نصوص الشريعة الإسلامية في أكثر من موضع من الاستماع للشائعات ولاسيما اتباعها وذلك على النحو التالي :

١- قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }^(٢).

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تعالى أمر عباده المؤمنين بتفحص وتبين الأخبار التي تصل إليهم ، فالجمهور قرأها (فتبينوا) من التعرف والتفحص

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية ٢٨٦/٤، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ١١٠/١، تأليف: سعود بن عبد العال العتيبي ، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٧ هـ.

(٢) الحجرات آية ٦ .

، وقرأ حمزة والكسائي " فتثبتوا " من الأناه وعدم العجلة ، والتصبر في الأخبار الواردة .

وذكر الله تعالى الحكمة من التثبيت من الأخبار وهي : أن لا تتهم إنساناً أو نوقع عذاباً أو عقوبة بإنسان قبل أن نتبين حقيقة الخبر فربما يكون الخبر شائعة لا أصل لها من الصحة^(١) .

وينتج عن ذلك الندم وذلك بعد أن تتضح الأمور ويتبين وجه الحق فيها وأن ما وصل من أخبار لا أصل له بل هو مجرد شائعة فلا يجني الإنسان إلا الندم والغم .

وفي سبب نزول هذه الآية درس شرعي لجميع المسلمين في أن ينبذوا الشائعات ولا يأخذوا قراراً إلا بعد التأكد من صحة الخبر .

فقد أخرج أحمد بن أبي حاتم والطبراني وابن منده وابن مردويه قال السيوطي بسند جيد عن الحارث بن ضرار الخزاعي قال : " قدمت على رسول الله (ﷺ) فدعاني إلى الإسلام ، فدخلت فيه وأقررت به ، ودعاني إلى الزكاة فأقررت بها ، وقلت : يا رسول الله (ﷺ) أرجع إلى قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة ، فمن استجاب لي جمعت زكاته وترسل إلى يا رسول الله (ﷺ) رسولاً لإبان كذا وكذا ليأتنيك ما جمعت من الزكاة ، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الإبان^(٢) الذي أراد رسول الله (ﷺ) أن يبعث

(١) فتح القدير للشركاني ٦٠/٥ ، ط: دار الفكر .

(٢) إبان الشيء وقته : يقال كلي الفاكهة في إبانها أي وقتها - مختار الصباح

ص ٣، المصباح المنير ص ١ .

إليه احتبس الرسول (ﷺ) فلم يأت ، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخطه^(١) من الله ورسوله (ﷺ) ، فدعا سروات^(٢) قومه فقال لهم : إن رسول الله (ﷺ) كان وقت لي وقتاً يرسل إلى رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة وليس من رسول الله (ﷺ) الخلف ، ولا أرى حبس رسوله إلا من سخطه ، فانتلقوا فنأتي رسول الله (ﷺ) ، وبعث رسول الله (ﷺ) الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فرق^(٣) فرجع ، فأتى رسول الله (ﷺ) فقال : إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي ، فضرب رسول الله (ﷺ) البعث إلى الحارث ، فأقبل الحارث بأصحابه حتى إذا انتقل البعث وفصل عن المدينة لقيهم الحارث ، فقالوا هذا الحارث ؟ فلما غشيهم قال لهم : إلى من بعثتم ؟ قالوا إليك ، قال : ولم ؟ قالوا إن رسول الله (ﷺ) بعث إليك الوليد بن عقبة ، فزعم أنك منعه الزكاة وأردت قتله ، قال لا والذي بعث محمداً بالحق ما رأيته بثة ولا أتاني ، فلما دخل الحارث على رسول الله (ﷺ) قال : منعت الزكاة وأردت قتل رسولي ؟ قال : والذي بعثك بالحق ما رأيته ولا رأي ، وما أقبلت إلا حين احتبس على رسول رسول الله (ﷺ) خشيت أن تكون كانت سخطه من الله ورسوله (ﷺ) فنزل قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ

(١) سخطه أي غضبه وأسخطه أغضبه - مختار الصحاح : ص ٢٩٠

(٢) سروات قومه : أي أشرفهم ، ينظر : النهاية في غريب الأثر ٣٦٣/٢

(٣) فرق : خاف ، ينظر : جمهرة اللغة ٢/٧٨٥ ، إكمال الإعلام بتتليث الكلام للطائفي الجبائي ٢/٢٨٤ ، ط : جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

بَنِيًّا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ { (١) .

قال ابن كثير : هذا أحسن ما روى في سبب نزول الآية (٢) .

٢- حادثة الإفك :

من الشائعات المشهورة في التاريخ الإسلامي حادثة الإفك ، والتي نزل فيها قرآن يتلى إلى يوم القيامة وهو قوله تعالى { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ } (٣) .

فقد رُمّت أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها وعن أبيها بالفاحشة ، وكان سبب ذلك هو إشاعة كاذبة ومغرضة من رأس المنافقين عبد الله بن أبي ابن سلول .

فقد روى الإمام أحمد في مسنده أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي (ﷺ) قالت : كان رسول الله (ﷺ) إذا أراد أن يخرج لسفر أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله (ﷺ) معه ، قالت عائشة رضي الله عنها فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي وخرجت مع رسول الله (ﷺ) ، وذلك بعد ما أنزل الحجاب فأنا أحمل في هودجي وأنزل فيه فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله (ﷺ) من غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة أذن ليلة بالرحيل

(١) سورة الحجرات الآية ٦ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٠٩/٤ ط : دار مصر للطباعة .

(٣) سورة النور الآية ١١ .

فقلت حين آذن بالرحيل فمشيت حتى جاوزت الجيش فلما قضيت شأني أقبلت إلى رحلي فلمست صدري فإذا عقد لي من جزع ظفار قد انقطع فرجعت فلمست صدري فالتمست عقدي فحبسني ابتغاؤه ، وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلونني فاحتملوا هودجي فرحلوه على بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون أنني فيه ، قالت : وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يثقلن ولم يغشهن اللحم إنما يأكلن العلكة^(١) من الطعام ، فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه وحملوه ، وكنت جارية حديثة السن ، فبعثوا الجمل وساروا ووجدت عقدي بعدما استمر الجيش ، فجذت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب فتممت منزلي الذي كنت فيه وظننت أن القوم سيفقدونني فسيرجعون إليّ ، بينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيناى فنمت وكان صفوان بن المعطل السلمي قد عرس من وراء الجيش فأدلج^(٢) فأصبح عند منزلي فرأى سواء إنسان نائم فأتاني فعرفني حين رأيته وكان قد رأي قبل الحجاب فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني فخمرت وجهي بجلبابي ، والله ما كلمني كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه حين أناخ راحلته فوطئ على يدها فركبتها فانطلق يقود بي الراحلة حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرين في نحر الظهيرة ، فهلك من هلك في شأني وكان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي بن سلول ، فقدمنا المدينة فاشتكت حين قدمناها شهراً والناس يفيضون في قول أهل الإفك ولا أشعر بشيء من ذلك وهو يريبنني

(١) العلق : الدم الغليظ وقد تطلق على دودة في الماء تمص الدم والجمع علق

:مختار الصحاح : ص ٤٥٠

(٢) أدلج: سار من أول الليل ، وأدلج بتشديد الدال إذا سار من آخره أو سار الليل كله، والاسم الدلجة، ينظر: مختار الصحاح للرازي ، المعجم الوسيط ٢٩٢/١

في وجعي أني لا أرى من رسول الله (ﷺ) اللطف الذي أرى منه حين اشتكي ، إنما يدخل رسول الله (ﷺ) فيسلم ثم يقول : " كيف كنتم ؟ فذلك الذي يريبنني ولا أشعر بالشر ، حتى خرجت بعدما نقهت^(١) وخرجت سعي أم مسطح قبل المناصع^(٢) وهو متبرزنا ولا تخرج إلا ليلاً إلى ليل وذلك قبل أن تتخذ الكنف قريباً من بيوتنا وأمرنا أمر العرب الأول في التنزه في البرية ، وكنا نتأذى بالكنف أن نتخذها في بيوتنا ، فاتطلقت أنا وأم مسطح وهي بنت أبي رهم بن المطلب بن عبد المطلب بن عبد مناف ، وأمها ابنة صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق ، وأبناها مسطح بن أثاثة بن عباد بن عبد المطلب فأقبلت أنا وابنة أبي رهم أم مسطح قبل بيتي حين فرغنا من شأننا فعثرت أم مسطح في مرطها^(٣) فقالت تعس مسطح فقلت لها بئسما قلت تسبين رجلاً شهد بديراً ؟ فقالت أي هنتاه ألم تسمعي ما قال ؟ قالت وماذا قال ؟ قالت : فأخبرتني بقول أهل الإفك فازددت مرضاً إلى مرضي^(٤) .

وهكذا رأينا كيف بدأت الشائعة وكيف سرت وكيف أشعلها رأس النفاق ابن سلول واتخذ به من المسلمين من اتخذ ومرت أوقاتاً عصبية على النبي (ﷺ) ووزيره أبو بكر والكثير من المسلمين ، بسبب هذه الشائعة المغرضة حتى أنزل الله تعالى براءتها من

- (١) نقهت: يقال نقه من مرضه نقها أي برئ، ينظر المصباح المنير ص ٦٢٣ .
- (٢) المناصع: المواضع التي يتخلى فيها للحاجة وكان صعيداً أفيح خارج المدينة يقال له المناصع، ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٤١٢/٢ .
- (٣) المرط: كساء من صوف أو خز يؤتزر به، وربما تلقى المرأة على رأسها، ينظر: المغرب للمطرزي ص ٤٤٠ .
- (٤) رواه الإمام أحمد في مسنده ج ٦ ص ١١٤ ، ١١٧ ط/ مؤسسة الرسالة قرطبة ، والبخاري في صحيحه ٧٧٥/٤ ، وابن حبان ٧٢/١٣ .

فوق سبع سموات وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١).

وقد كادت هذه الشائعة المغرضة تؤدي إلى التقاتل بين المسلمين ، فقد روى الشيخان في صحيحيهما أن رسول الله (ﷺ) قام خطيباً فتشهد فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال أما بعد أشيروا علي في أناس أبناوا^(٢) أهلي وأيم الله ما علمت على أهلي إلا خيراً وما علمت على أهلي من سوء وأبنوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط ولا يدخل بيّتي قط إلا وأنا حاضر ، ولا غبت في سفر إلا غاب معي ، فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال :

يا رسول الله (ﷺ) ائذن لنا أن نضرب أعناقهم ، فقام رجل من الخزرج وكانت أم حسان بن ثابت من رهط ذلك الرجل فقال كذبت ، أما والله لو كان من الأوس ما أحببت أن تضرب أعناقهم حتى كان أن يكون بين الأوس والخزرج شر في المسجد^(٣) . فبسبب هذه الشائعة كاد المسلمون يقتتلون ولكن الله سلم .

ومن الشائعات التي كان لها تأثير سيئ ، ما حكاه القرآن الكريم عن امرأة العزيز وما كان من أمرها مع يوسف عليه السلام

(١) سورة النور الآية ١١ .

(٢) أبناوا: بفتح الباء أو بتشديد معناه : عابوا أو اتهموا والأبن بفتح الهمزة: التهمة، يقال: أبنه يأبنه بضم الباء وكسرها إذا اتهمه ورماه بخلة سوء فهو مأبون، ينظر: فتح الباري لابن حجر ، ٤٧١/٨ ، ٤٧٠ ، عمدة القاري للبر العيني ٨٩/١٩ ، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت (د ت) .

(٣) صحيح البخاري ٧٧٥/٤ .

، قال تعالى : { وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }^(١) .

فإنه تعالى يخبرنا أن خبر يوسف عليه السلام وامرأة العزيز شاع في المدينة وهي مصر حتى تحدث به الناس وفشا بينهم^(٢) .

وكانت نتيجة تلك الشائعة دخوله السجن قال تعالى { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُزْءٌ حَتَّىٰ حِينٍ }^(٣) .

الحكم الفقهي للشائعة

إن الحكم الفقهي للشائعة هو الحرمة ، لما تؤدي إليه من أضرار تلحق الفرد والمجتمع ، وقد دلت على حرمة الشائعة الأدلة من الكتاب والسنة :

أولاً : الكتاب :

قوله - تعالى - { إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }^(٤) .

وجه الدلالة من الآية :

أي إن الذين يحبون أن تفشوا وتنتشر الفاحشة في المجتمع الإسلامي ، والفاحشة هنا بكافة أنواعها سواء كانت فاحشة قولية

(١) سورة يوسف الآية ٣٠ .

(٢) تفسير ابن كثير ٤٨٨/٢ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣٥ .

(٤) سورة النور الآية ١٩ .

كالقذف أو فاحشة فعلية كالزنا ، جزاء ذلك أن لهم العقوبة في الدنيا بإقامة الحد عليهم لارتكابهم فعلاً محرماً شرعاً بل كبيرة من الكبائر ، كما أن لهم العذاب الكبير في الآخرة وهو النار ^(١) .

قوله - تعالى - { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ } ^(٢) .

وجه الدلالة من الآية :

إن الله - تعالى - نهى عن سوء الظن بالمسلمين ،

والظن المراد هنا : هو التهمة بغير دليل ، كأن يتهم شخص شخصاً بالفحش أو السرقة أو ما إلى ذلك بدون دليل ويشيع في المجتمع الاتهامات الكاذبة ، ولذلك أمر الله تعالى عباده المؤمنين باجتناب الكثير من الظن ، والهدف من ذلك النهي هو أن يتفحص المؤمن كل ظن يجول في خاطره حتى يعلم وجه الحق فيه ؛ لأنه ليس كل ظن منهي عنه فهناك من الظن ما يجب إتباعه ، كالأحكام الشرعية فأكثرها مبني على الظن ، كالقياس وخبر الواحد ودلالة العام ^(٣) .

ولكن إذا ظننا في أهل الفجور الذين أظهروا بها وأعلنوها ولم يستتروا بها على خلق الله ، إذا ظننا بهم سوءاً ، فهذا أمر جائز وذلك عملاً بما ظهر منهم ، ولكن الظن السيئ بأهل الخير

(١) فتح القدير للشوكاني ١٤/٤ .

(٢) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

(٣) فتح القدير ٦٤/٥ .

والصلاح أو من لم يظهر منهم السوء والفحش يكون أمراً محرماً ويدخل في النهي الذي دلت عليه الآية وعقوبة صاحب هذا الظن السيئ الإثم^(١).

— قوله تعالى { وَلَا يَغْتَب بَّغُضُكُمْ بَعْضًا }^(٢).

وجه الدلالة من الآية :

إن الله تعالى نهى عباده المؤمنين أن يتناول بعضهم بعضاً بظهر الغيب بما يسوؤه ويدخل في ذلك الشائعة لأنها تنقل أخباراً تسوء صاحبها حتى لو كانت هذه الأخبار صحيحة .

وهذا فيه إشارة لمعنى آخر قد يتغافل عنه الكثير من الناس ، إنه ليس معنى صحة الخبر السيء أن يقوله ويشيعه ، والدليل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قيل يا رسول الله (ﷺ) ما الغيبة ؟ قال (ﷺ) " ذكرك أخاك بما يكره " قيل أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال (ﷺ) " إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته " ^(٣) .

وجه الدلالة :

فالحديث فيه دلالة صريحة على أن إشاعة الأقاويل السيئة والتي تلحق بالإنسان النقيصة والمعة ، أمر منهي عنه وينبغي على كل مسلم أن يبتعد عن ذلك ، حتى لو كانت هذه الأخبار صحيحة ، وذلك لصيانة المجتمع الإسلامي من الرذائل والفتن ،

(١) فتح القدير ٦٤/٥ .

(٢) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٠١/٤ ، وابن حبان ٧٢/١٣ .

وحتى ينشغل الناس بالأهم وهو العمل النافع وعماراة الأرض ، فما بالنا إذا كانت هذه الأخبار التي يشيعها الشخص كاذبة فلاشك أن الجريمة تكون كبيرة والعقوبة تكون أشد .

ثانياً : السنة النبوية :

قال (ﷺ) : " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث" ^(١).

وجه الدلالة من الحديث الشريف :

الحديث الشريف فيه نهي عن سوء الظن ، قال الخطابي ؟ هو تحقيق الظن وتصديقه دون ما يهجز في النفس فإن ذلك لا يملك ، ومراد الخطابي أن المحرم من الظن ما يستمر صاحبه عليه ويستقر في قلبه دون ما لا يستقر في النفس والقلب من مجرد حديث النفس ^(٢).

ثالثاً : من المعقول :

أما الدليل من المعقول على تحريم الشائعات فإن العقل يؤيد تحريمها وذلك لما يترتب على إشاعة الأخبار الكاذبة من أضرار وفتن تلحق بالفرد والجماعة ، وقد رأينا ما ترتب على إشاعة بهتان الإفك من أذى وفتنة عظيمة كادت أن تؤدي إلى الوقيعة بين المسلمين .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٨/١٦ ، ط: دار المعرفة ، الزهد لأبي عاصم ١٧٩/١ بدون طبعة .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٩/١٦ .

رابعاً: من خلال تطبيق بعض القواعد الفقهية:

لا شك أن الشائعات يترتب عليها أضرار بالغة، ومفاسد عظيمة تؤذي المجتمع، ويجب إزالة تلك الأضرار ومنعها، ولا يتأتى ذلك إلا بالقول بتحريم الشائعات،، تطبيقاً للقواعد الفقهية، مثل: قاعدة (الضرر يزال)، وقاعدة (لا ضرر ولا ضرار).

المبحث الثاني

الشائعة وإفشاء الأسرار

إن الإنسان بحكم عمله أو وظيفته قد يطلع على بعض الأسرار ، فهل يعد البوح بهذه الأسرار وإشاعتها عملاً محرماً شرعاً ، وذلك على اعتبار أنه قد يكون في إذاعة هذا السر إلحاق ضرر بصاحبه أو حدوث فتنة في المجتمع .

يحتاج معرفة الحكم الفقهي لذلك أن نتعرف أولاً على حقيقة إفشاء السر ، وما هو السر ، وحكم إفشاء السر .

إفشاء السر : هو تعمد الإفشاء بسر من إنسان أو ثمن عليه وفي غير الأحوال التي يوجب فيها الشرع الإفشاء أو يجيزه^(١) .

تعريف السر لغة :

السر هو : ما أخفيت ، ويجمع على أسرار ورجل يسري يضع الأشياء سراً من قوم سرّيين ، والسريرة كالسر وتجمع على سرائر^(٢) .

تعريف السر اصطلاحاً :

عرفه البعض بأنه : كل ما يجب ستره لتحقيق المضرة في

(١) شريف بن أدول بن إدريس: كتمان السر وإفشاؤه " في الفقه الإسلامي " رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة جامعة الأردن ص ٢٠ ، ط : دار النفائس .

(٢) لسان العرب لابن منظور ٣٥٦/٤ .

عدم كتمانها أو احتمالها^(١) .

وعرف أيضاً بأنه : ما يكتمه الإنسان في نفسه ^(٢) .

متى يكون الشيء سراً ؟

نقف أمام تساؤل مهم وهو هل كل أمر يستودعه الإنسان لدى إنسان آخر يدخل في دائرة السر الذي يحرم إفشاؤه ، أم أن السر الذي يحرم إفشاؤه لابد أن تتوافر فيه أمور معينة ؟

لا شك في أنه ليس كل شيء يعلمه الإنسان بحكم عمله أو وظيفته يعد سراً يحرم إفشاؤه، بل لابد من توافر عدة أمور فيما يعد سراً يحرم البوح به، وهي كما يلي:

الأمر الأول : أن يكون ذلك الشيء ينحصر نطاق العلم به في شخص واحد أو عدد قليل جداً من الأشخاص، لأن الأمانة خاصة في زماننا هذا لا تتوافر إلا في القليل النادر من الأشخاص^(٣) .

أما لو كان الأمر بذاته معروفاً وشائعاً بين الناس ، فلا ينطبق عليه في هذه الحالة وصف السر الذي يحرم إفشاؤه لأن الغاية من تحريم الإفشاء هو منع انتشار ذلك الخبر الذي يسيء

(١) د/ عبد الله مبروك النجار " التعسف في استعمال حق النشر " ٣٨٢ ط: دار النهضة العربية .

(٢) معجم لغة الفقهاء ، محمد رواس قلعجي ، د/ حازم صادق ٢٤٣ ط: دار النفائس .

(٣) د/ عبد الله مبروك النجار " التعسف في استعمال حق النشر " ٣٨٢ .

لصاحبه ، أما وقد أصبح معروفاً وشائعاً بين الناس فقد انتهت
الحكمة من التأثيم^(١) .

أما إذا كان الأمر غير معلوم بين الناس فهو أمانة في عنق
من استودع لها ، قال (ﷺ) " إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي
أمانة " ^(٢) .

وفي ذلك يقول الإمام الماوردي : " وليحذر كثرة المستودعين
لسره ، فإن كثرتهم سبب الإذاعة ، وفريق إلى الإشاعة لأمرين : الأول
أن اجتماع شروط الأمانة في العدد الكثير معوز ، ولا بد : إذا كثروا
من أن يكون فيهم من أخل ببعضها ، والثاني : أن كل واحد منهم
يجد سبيلاً إلى نفي الإذاعة عن نفسه وإحالة ذلك على غيره " ^(٣) .

ويقول الماوردي في موضع آخر : " فليختر العاقل لسره أميناً
إن لم يجد إلى كتمه سبيلاً ، ولينحصر اختيار من يأتمنه ويستودعه
إياه ، فليس كل من كان على الأموال أميناً كان على الأسرار
مؤتمناً " ^(٤) .

(١) د/ أسامة السيد عبد السميع " المسؤولية المدنية الناشئة عن الضرر الأدبي
٤٣٩ ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن بكلية الشريعة
والقانون بالقاهرة ٢٠٠١ م .

(٢) سنن أبي داود لأبي داود السجستاني ع/٢٦٧ ، ط: المكتبة التجارية الكبرى -
مصر .

(٣) " أدب الدنيا والدين " لأبي الحسين البصري ٣١٢ ، ط: المطبعة الأميرية
بالقاهرة ١٩١٤ .

(٤) المرجع السابق ٣١١ .

الأمر الثاني : وكذلك يحرم إفشاء السر وإشاعته إذا كان يترتب على تلك الإشاعة للسر ضرر لصاحب السر أما إذا لم يترتب على إفشاء السر ضرر ، ورضي صاحب السر بإذاعته فلا حرمة في ذلك^(١).

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : أن إفشاء السر خيانة وهو حرام إذا كان فيه أضرار^(٢).

وأجاز البعض الكذب وذلك في حالة ما إذا كان في إفشاء السر ضرر على صاحب السر في نفسه أو ماله أو ولده ، ويكون الإثم في هذه الحالة على من ألجأه إلى الكذب ، فالشخص الذي يحفظ السر له أن ينكره ولو بالكذب لأن الصدق ليس واجباً في جميع الأحوال ، فكما ينبغي على الشخص أن يستر عيوب نفسه ، عليه أيضاً أن يستر عيوب أخيه المسلم ، خاصة إذا كان في ذبوعها وإفشائها ضرر له^(٣).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢/١١ ، ط : دار المعرفة .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ٩٤/٣ ط: دار الغد العربي .

(٣) إحياء علوم الدين ٩٦/٣ .

المبحث الثالث

الأدلة الشرعية لعدم إشاعة الأسرار

قد وضعت الشريعة الإسلامية قواعد شرعية تمنع من إشاعة أسرار الناس ، وقد وردت هذه القواعد في كتاب الله تعالى وسنة نبيه (ﷺ) ، نعرضها فيما يلي :

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : " { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا } (١) .

وجه الدلالة من الآية :

إن الله تعالى يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها ، والأمر إذا أطلق فينصرف للوجوب ، وكلمة الأمانات تفيد العموم فتشمل كافة الأمانات ، ويدخل في ذلك أمانة القول وعدم إشاعة الأسرار (٢) .

ويدخل في الآية أيضاً أن لا يفشي على الناس عيوبهم ، وهذا ما ذكره الرازي في تفسيره لهذه الآية .

قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } (٣) .

(١) سورة النساء الآية ٥٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٥٦ ط: دار المعرفة تفسير ابن كثير

٥١٥/١

(٣) سورة الأنفال الآية ٢٧ .

وجه الدلالة من الآية :

إن الآية نص صريح في النهي عن الخيانة للأمانة والنهي عن شيء يدل على تحريم ذلك الشيء ، وإشاعة الأسرار فيه خيانة للأمانة ، فيكون إشاعة السر محرماً شرعاً^(١) .

ثانياً : السنة الشريفة :

قوله (ﷺ): "أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خاتك"^(٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

إن في الحديث طلباً ونهياً أو أمراً ونهياً ، والأمر هو أداء الأمانة إلى أصحابها ، فيكون أداء الأمانة واجباً ، لأن الأمر المطلق يدل على الوجوب ، كما أن في الحديث الشريف نهياً عن الخيانة للأمانة ، حتى ولو كان صاحب الأمانة إنساناً خائناً ، فلا يجوز رد شيء محرم بشيء محرم ، فكان إذاعة وإشاعة السر الذي أوتمن الشخص عليه أمراً محرماً شرعاً^(٣) .

وقوله (ﷺ) : " إنما يتجالس المتجالسون بأمانة الله فلا

(١) إحياء علوم الدين ٩٣/٣ .

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢٨٩/٣ ، والحاكم في مستدركه ٤٢/٢ ط: دار الكتاب العربي ، وقال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(٣) عود المعبود ج ٩ / ص ٣٢٧ ط/ دار الكتب العلمية ، د/ عبد الله النجار " التعسف في استعمال حق النشر " ٣٨٠ .

يحل لأحد أن يفشي على صاحبه ما يكره^(١).

وجه الدلالة من الحديث :

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن ما يتحدث به المتجالسون فهو أمانة ، بمعنى أنه لا يجوز لأحد من الجالسين إشاعة ما أسروه .

ما رواه جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله (ﷺ) " إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة "^(٢).

وجه الدلالة من الحديث :

أن الإنسان إذا تحدث بأمر ما ، وكان ظاهر حاله يدل على هذا الأمر يريد إخفاءه وعدم إشاعته بين الناس ، فإن هذا يكون من قبيل الأمانة ومن ثم فلا يجوز إضاعة هذه الأمانة بإشاعتها وإفشائها ، لأن في التفاته أثناء الإفشاء بالحديث فيه دلالة على أنه يخاف أن يسمع حديثه أحد من الناس ، فكأنه طالب من المستمع أن يكتم ما يسمع ولا يقوم بإشاعته^(٣).

ويلحظ أن ما يستودع لدى الإنسان المؤمن من أسرار يجب عليه حفظه حتى لو مات صاحب السر ، فليس موت الشخص

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢٢/١١ ، ط: المكتبة الإسلامية - بيروت ١٩٧٢

، كشف الخفاء للعجلوني ١٩٨/٢ ، ط : دار إحياء التراث ، ورواه الديلمي والقضاعي والعسكري عن علي مرفوعا : كشف الخفاء ج ٢/ص ٢٥٩

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢٦٧/٤ ، والترمذي ١٣٨/٨ .

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود للأبي ١٧٨/١٣ ، ط: دار الفكر بيروت

١٩٩٥

صاحب السر مسوغة لإشاعة هذا السر ، وهذا هو ما يستفاد من عموم الأدلة الواردة من الكتاب والسنة والتي تأمر بحفظ الأمانات وعدم جواز إشاعتها وإفشائها بين الناس ، لأنه قد يترتب على إشاعة ذلك السر إلحاق الضرر والنقيصة بشخص المتوفي أو بذريته^(١) .

وقد أشار إلى ذلك المعنى الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه لفتح الباري حيث قال : " إفشاء السر حرام في الحالة التي يتضرر فيها صاحب السر " ^(٢) .

ولكن إذا لم يكن في إفشاء هذا السر ضرر يلحق المتوفي أو ذريته ، بل فيه إحياء لسيرته وإعلام بأعمال البر والخير وأوجه النفقات التي كان ينفقها حتى يقتدي الناس به فلا مانع من إفشاء مثل هذه الأسرار^(٣) .

والأصل في ذلك ، ما رواه الإمام علي رضي الله عنه قال ، قال رسول الله (ﷺ) : " أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين لا تخبرهما يا علي ما داما حيين " ^(٤) .

(١) د/ أسامة السيد عبد السميع " المسئولية الناشئة عن الضرر الأدبي " ٤٥٧ .

(٢) فتح الباري ٨٢/١١ .

(٣) فتح الباري ٨٢/١١ .

(٤) رواه ابن ماجة في سننه ٣٦/١ ، ط: البايي الحلبي ، والترمذي ١٣١/١٣ ، وقال ذا الحديث غريب من هذا الوجه .

وجه الدلالة من الحديث :

أن النبي (ﷺ) أجاز الإفشاء لهذا السر بعد وفاة هذين الصحابييين الجليلين ، لأن في هذا السر مكرمة لهما وبياتاً لفضلهما

وقال (ﷺ) : " أذكروا محاسن موتاكم " ^(١) .

وجه الدلالة من الحديث :

وهذا الحديث الشريف يدل دلالة واضحة على جواز إشاعة ما كان للميت من محاسن ، ويدخل في هذا إذاعة ما كان يخفيه من أعمال البر والخير لأن في إشاعة ذلك حثاً على اقتداء الغير به .
 ويفهم منه بدلالة المخالفة أنه لا يجوز ذكر المساوئ .

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٥٤٢/١ ، وابن حبان في صحيحه والترمذي في سننه ٣٣٩/٣ .

المبحث الرابع

ما لا يجوز إشاعته وإفشائه شرعاً

هناك أمور حرم الشارع وحذر من إشاعتها وإفشائها للناس ، وذلك لما يترتب على إشاعة مثل هذه الأمور من أضرار بأصحابها ونذكر من ذلك على سبيل المثال :

الأسرار الزوجية :

إن الله تعالى جعل بين الزوجين رابطة مقدسة وميثاقاً غليظاً ، وبموجب ذلك يفضي كل واحد إلى الآخر ما لا يمكن لأحد الإطلاع عليه، قال تعالى { وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً }^(١).

ولهذا يصير كل من الزوجين أميناً على الآخر في كل ما يطلع عليه ، وخاصة أسرار الفراش ، ولذلك نهت الشريعة الإسلامية إشاعة ما يقع بين الرجل وزوجته حال الجماع أو ما يتصل بتلك الحالة .

والأصل في ذلك النهي ، ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ﷺ) : " إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها " ^(٢).

(١) سورة النساء من الآية ٢١ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٦٠٧/١ ، ط: دار الفكر - بيروت .

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه : هل منكم رجل أتى أهله فأغلق عليه بابه وألقى عليه ستره واستتر بستر الله ؟ قالوا نعم ، قال : ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ، فسكتوا ثم أقبل على النساء فقال : " منكن من تحدث ؟ فسكتن فجئت فتاة كعاب ^(١) على ركبتيها ، وتطاولت لرسول الله (ﷺ) ليراها ويسمع كلامها ، فقالت : يا رسول الله (ﷺ) إنيهم ليحدثون ، وإنيهم ليحدثن ، فقال : " هل تدرون ما مثل ذلك ؟ إنما مثل ذلك مثل شيطانة لقيت شيطاناً في السكة فقضى حاجته والناس ينظرون إليه " ^(٢).

وجه الدلالة من الحديث :

هذا الحديث الشريف يفيد أن إفشاء وإشاعة الرجل

أو المرأة ما يجري بينهما من أمور الجماع أمر محرم يشمل ذلك ذكر تفاصيل الجماع من قول أو فعل ونحو ذلك ^(٣).

وقال (ﷺ) : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فيقل خيراً أو ليصمت " ^(٤).

وجه الدلالة من الحديث :

وجه النبي (ﷺ) أفراد الأمة إلى أن السكوت عن إشاعة

(١) الكعاب: المرأة حين يبدو ثديها للنهود ، ينظر: النهاية في غريب الأثر ١٧٩/٤.

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢٥٣/٢ ، البيهقي في مجمع الزوائد ٢٩٧/٢ ، ط: مؤسسة المعارف - بيروت .

(٣) النووي شرح صحيح مسلم ١٢/١٠ ، ط: المكتب الثقافي - مصر .

(٤) رواه الترمذي في سننه ٣٠٩/٩ . وقال حديث صحيح .

الأخبار التي تسيء للآخرين ، وكلام الخير الذي يفيد الناس هو من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وأما خلاف ذلك من إشاعة الأكاذيب أو الأقاويل التي تسيء للغير فذلك من ضعف الإيمان .

إفشاء أسرار الجيران والأصحاب

قد يعلم إنسان بحكم صداقته للآخرين أو من جيرانه أسراراً فهل يجوز له إشاعة ما علمه عن جاره أو صديقه؟

بالطبع لا يجوز له إشاعة ما علمه عن جاره أو

صديقه من أسرار؛ لأن ذلك يدخل في نطاق الأمانة المحرم خيانتها كما أن في ذلك أضراراً بسمعة وسيرة هذا الشخص مما يلحق به المعرة والنقيصة في المجتمع ، وهذا منهي عنه شرعاً .

قال (رحمته الله) : " إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة " وقال أيضاً : " المجالس بالأمانة " .

إذا طلب صاحب الخبر كتمان

قد يطلب صاحب الخبر كتمان ذلك الخبر وعدم إشاعته بين الناس ، فإذا فعل الشخص ذلك وطلب كتمان ما استودعه إنسان آخر من سر ، فيجب عليه كتمانها ولا يجوز إشاعة هذا الخبر^(١) .

وفي ذلك يقول أبو حامد الغزالي : إفشاء السر حرام لأنه خيانة متى كان فيه أضرار ، وإن لم يكن فيه أضرار فهو من اللؤم ^(١) .

إشاعة الأسرار المعروفة بحكم المهنة

قد تتطلب بعض المهن الاطلاع على أسرار الغير وذلك كالتبيب وأمين السر وغيرهما ، فهل من الواجب على كل من اطلع على سر للغير بحكم عمله أن يكتمه ؟ وهل يعد إشاعة هذا السر جريمة ؟

لا جدال في أن من أوّتمن على سر بحكم عمله لا يجوز له إشاعة هذا السر ، فالمحامي الذي يطلع على أسرار موكله لا يجوز له أن يشيع هذا السر ، وكذلك الطبيب الذي يطلع على عيب جسدي أو مرض معين لدى إنسان فلا يجوز له إشاعة مثل هذا السر ، لأن كل واحد من أمثال هؤلاء عليه التزام مهني بحفظ ما يصل إلى عمله من معلومات تتعلق بأصحاب المصالح لديه ^(٢) .

ويدخل مع هؤلاء المفتي ، فإن الشخص يذهب إلى المفتي ليسأله عن حكم الشرع في مسألة ما ، كطلاق أو عيب يتعلق بعيوب الزوجية أو واقعة معينة لا يعلمها أحد ، فيحكىها للمفتي ليأخذ رأي الشرع فيها ، فإن ما اطلع عليه المفتي من أسرار لا يجوز له

(١) إحياء علوم الدين ٩٣/٣ .

(٢) د/ أسامة عبد السميع " المسؤولية الناشئة ، عن الضرر الأدبي " ، ٤٤٩ .

ومن ثم إذا أشاع أي صاحب مهنة أو عمل ما لديه من أسرار تتصل بسمعة وحقوق الآخرين فإن ذلك يعد من قبيل الخيانة للأمانة ، وهو ما حرمه الشرع على نحو ما ذكرنا .

حماية الشريعة لحق الخصوصية

احترمت الشريعة الإسلامية حق كل إنسان في أن تكون له خصوصية وأسرار لا يطلع عليها أحد ، فالحق في الخصوصية مصلحة أكيدة اعتبرت الشريعة الإسلامية ، ويتمثل هذا الحق في : حماية المشاعر الإنسانية والتي تبعث في النفس نزوعاً فطرياً يدفع الإنسان لصيانة الجوانب الخاصة في حياته عن التبذل^(٢) .

وقد دلت النصوص الشرعية على احترام حق كل إنسان في خصوصياته ومن ذلك :

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(٣)

وجه الدلالة من الآية :

أمر الله عباده المؤمنين أن يستأذنهم خدمهم وكذلك أطفالهم

(١) د/ محمد سليمان الأشقر " إفشاء السر في الشريعة الإسلامية " ٩٦ .

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار " الضرر الأدبي " ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ط: دار النهضة العربية .

(٣) سورة النور الآية ٥٨ .

الذين لم يبلغوا الحلم منهم ، وذلك في الأحوال التي يغلب على النساء فيها الخلود إلى الراحة ، مما يستتبع ذلك التخفف من الثياب وتكشف بعض العورات وذلك في الأوقات التي أشارت إليها الآية الكريمة ، وذلك صوناً لعورات البيوت^(١) .

وكذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝﴾^(٢) .

وجه الدلالة من الآية :

نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن لا يدخلوا بيوت غيرهم حتى يطلبوا الإذن أولاً ، وفي ذلك آداب شرعية أدب الله بها عباده المؤمنين حتى لا يطلعوا على عورات غيرهم ، وحتى نقطع الطريق على بعض ضعاف النفوس من إشاعة هذه الأسرار التي يطلع عليها^(٣) .

ويوجد في السنة النبوية الشريفة أحاديث كثيرة تدل على حماية الحياة الخاصة لكل شخص نذكر منها ما رواه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله قال أتيت النبي ﷺ فدعوت فقال النبي ﷺ " من هذا ؟ قلت أنا ، قال : فخرج وهو يقول : " أنا أنا " ، كآته كره

(١) تفسير أبي كثير ٣/٣١٢ .

(٢) سورة النور الآيتان ٢٧، ٢٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ٣/٢٨٣ .

ذلك في رواية أخرى^(١).

وقال (ﷺ) : " إنما جعل الإذن من أجل البصر "^(٢).

وجه الدلالة :

إن الأحاديث النبوية دلت أيضاً دلالة صريحة على

حرمة الحياة الخاصة لكل إنسان وعدم جواز الإطلاع عليها صوناً من إشاعتها وإفشائها بين الناس ، مما ينتج عنه تضرر صاحب الأمر ، وقد ذكر الإمام النووي : أن الاستئذان مشروع بل ومأمور به شرعاً ، وذلك من أجل أن لا يقع البصر على أي حرام ، ومن ثم لا يحل لأحد أن ينظر من ثقب باب ولا غيره حتى لا يقع بصره على محرم^(٣)

(١) رواه مسلم في صحيحه ٢/٢٦٤ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٢/٢٦٤ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٤/١٤٤ .

الفصل الثالث

الوسائل الشرعية للحماية من الشائعات

مقدمة :

وضعت الشريعة الإسلامية الغراء وسائل شرعية للحماية من أضرار الشائعات ، وذلك حتى تغلق الباب على كل من تسول له نفسه ترويج شائعة من الشائعات ، وفي نفس الوقت تضع العقاب لمن اقتترف مثل هذه الجريمة .

ويمكن أن نجمل مثل هذه الوسائل في أربعة مباحث على

النحو التالي :

- المبحث الأول : تحريم القذف .
- المبحث الثاني : تحريم السب .
- المبحث الثالث : تحريم الغيبة .
- المبحث الرابع : تحريم النميمة .

المبحث الأول

تحريم القذف

والقذف لغة هو : الرمي بالحجارة ، ونحو ذلك ، واستعمل أيضاً للتعبير عن الرمي بالمكارة^(١) .

والقذف في إصطلاح الفقهاء هو :

كما عرفه البعض بأنه : رمي مكلف ولو كافراً آدمياً حراً مسلماً مكلفاً أو مطبقاً بزنا أو لواط أو في نفي نسب^(٢) .

وعرفه البعض بأنه : الرمي بالزنا في معرض التعبير^(٣) .

الحكم الشرعي للقذف :

إن القذف محرم شرعاً باتفاق الفقهاء^(٤) .

وقد دل على تحريمه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة

أولاً : الكتاب :

قوله تعالى { وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ

(١) مختار الصحاح للرازي ٥٢٦ ط: دار الفكر .

(٢) سراج السالك للسيد عثمان بن حسنين بري ٢٢٢/٢ ، ط: البابي الحلبي .

(٣) مغني المحتاج للخطيب الشربيني ١٥٥/٤ ، ط: المكتبة التجارية - مصر .

(٤) الغاية على الهداية للبابرتي ٣١٦/٥ ، ط: البابي الحلبي ١٩٧٠ ، سراج

السالك ٢٢٢/٢ ، مغني المحتاج ١٥٥/٤ ، كشف القناع ١٠٤/٦ .

وجه الدلالة :

أوجب الله تعالى على من يرمي غيره رجلاً كان أو امرأة بالزنا ، بدون دليل على ذلك الإدعاء وهو وجود شهود أربعة من الرجال على تلك الواقعة فإنه يجلد ثمانين جلدة عقوبة له على ذلك^(٢) .

ولاشك أن العقوبة لا تكون إلا على شيء محرم شرعاً^(٣) .

فالله تعالى أراد أن يغلق باب الشائعات صوناً للمجتمع الإسلامي من شيوخ الرذائل والفواحش فيه ، لأن أمثال هذه الشائعات تؤدي أعراض النفوس من الخوض في ذلك .

ولم يقتصر النص القرآني في عقاب من يشيع في المجتمع مثل هذه الشائعة على العقاب البدني فقط بل قرنه بعقوبات أخرى ، كعدم قبول شهادته ، وزوال صفة العدالة عنه ووسمه بالفسق ، وهذه العقوبات تتناسب مع شناعة الفعل ، وشناعة أمثال هذه الشائعات^(٤) .

(١) سورة النور الآية ٤ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٧٣/٣ .

(٣) حاشية ابن عابدين لمحمد أمين ١٧٣/٣ ، ط: المطبعة الأميرية - مصر

(٤) بدائع الصانع في ترتيب الشرائع للكاساني ٤٠/٧ ، ط: دار الكتاب العربي -

بيروت ١٤٠٢ هـ ، تفسير ابن كثير ٢٧٣/٣ .

وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١) .

وجه الدلالة من الآية :

إن الله تعالى توعد من يقذف المحصنات المؤمنات باللعن ، واللعن هو الخروج من رحمة الله تعالى - أعاذنا الله - واللعن في الدنيا والآخرة^(٢) ، واللعن لا يكون إلا على شيء محرم .

ثانياً : السنة النبوية :

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله (ﷺ) قال : " اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : يا رسول الله (ﷺ) وما هن يا رسول الله ، قال : الشرك بالله عز وجل ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتسولي يوم الزحف ، ورمي المحصنات الغافلات المؤمنات " ^(٣) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن النبي (ﷺ) صرح بأن القذف من السبع الموبقات أي المهلكات ، وهذا الوصف الشنيع لا يكون إلا لشيء محرم ، فدل ذلك على حرمة إشاعة التهم التي تلحق العار بالأعراض حتى لا ننشر الفساد والبغضاء في المجتمع ، ومن يفعل ذلك فإنه يتعرض للعقوبة في الدنيا والآخرة .

(١) سورة النور الآية ٢٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨٥/٣ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٣٣/٨ ، ومسلم في صحيحه ٥٠/١ .

التعريض بالقذف

(أ) معنى التعريض:

التعريض لغة: خلاف التصريح.^(١)

واصطلاحاً: عرفه ابن عرفة بأنه: هو ما دل عليه بقرينة بيّنة.

فقوله "بقرينة" يخرج الصريح وقوله "بيّنة" أي ظاهرة خرج به القرائن الخفية.^(٢)

ومثال التعريض: أن يقول لمن يخاصمه: ما أنا بزان، أو ما كان أبي زانياً.

(ب) حكم التعريض بالقذف:

لا خلاف بين الفقهاء في أن التعريض بالقذف حرام لما فيه من إيذاء للمسلم وطعن في عرضه، ولكنهم اختلفوا في وجوب الحد بالتعريض على رأيين:

الرأي الأول:

عدم وجوب الحد بالتعريض بالقذف، ولكن يجب التعزير؛ لأنه محرم، وهذا رأي الحنفية^(٣)، والشافعية^(١)، والإمام أحمد في

(١) ينظر: المغرب للمطرزي ص ٣١١، المصباح المنير ص ٤٠٣.

(٢) ينظر: شرح حدود بن عرفة للرصاع ص ٤٩٩، ط: المكتبة العلمية.

(٣) يرى الحنفية أن التعريض بالقذف قذف، ولكن لا حد فيه للشبهة،

ينظر: المبسوط للسرخسي ١٢٠/٩، الفتاوى الهندية ١٦٥/٢.

رواية. (٢)

الرأي الثاني:

وجوب الحد بالتعريض بالقذف، إذا فهم من التعريض القذف بالقرائن التي تدل على ذلك كوجود عداوة أو خصام وهو رأي المالكية (٣) والإمام أحمد في رواية. (٤)

الأدلة**استدل أصحاب الرأي الأول بالسنة والمعقول:**

أما الدليل من السنة فما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابي فقال يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاما أسود فقال هل لك من إبل قال نعم قال ما ألوانها قال حمز قال هل فيها من أوزق قال نعم قال فأنتي كان ذلك قال أراه عرق نزعة قال فلعل ابنك هذا نزعة عرق (٥)

(١) يرى الشافعية أن التعريض بالقذف مثل "أما أنا فلست بزان" ونحوه، ليس بقذف وإن نواه؛ لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا، ينظر: أسنى المطالب ٣/٣٧٢، حاشية البجيرمي على الخطيب ٤/١٨٢، قلوبوبي وعميرة ٤/٣٠.

(٢) ينظر: دقائق أولى النهى للبهوتي ٣/٣٥٨، مطالب أولى النهى للرحبياني ٦/٢٠٣.

(٣) ذكر المالكية شرطين للحد بالتعريض بالقذف: أولهما: صدوره من غير أب أما إذا كان التعريض من الأب لابنه فلا حد فيه لعدم التهمة، والثاني: وجود قرينة تدل على أن المقصود بالتعريض القذف كوجود خصام ونحو ذلك، ينظر: المدونة ٤/٤٩٤، حاشية الدسوقي ٤/٣٢٧، منح الجليل ٩/٢٧٧.

(٤) ينظر: المغني لابن قدامة ٩/٨١،

(٥) متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري ٦/٢٥١١، صحيح مسلم ٢/١١٣٧.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أبطل حكم التعريض في هذه الواقعة، ولم يعتد به ولو كان موجباً للحد لأقام حد القذف على هذا الرجل ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.^(١)

أما الدليل من المعقول:

١- لما ثبت أن المراد بقوله تعالى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ)^(٢) هو الرمي بالزنا لم يجر لنا إيجاب الحد على غيره ؛ إذ لا سبيل لإثبات الحدود عن طريق المقاييس وإنما طريقها الإتفاق أو التوقيف، وذلك معدوم في التعريض.

٢ - أن التعريض بمنزلة الكناية المحتملة للمعاني، وغير جائز إيجاب الحد بالاحتمال لوجهين:

أحدهما: أن الأصل هو أن القائل بريء الظهر من الجلد، فلا نجلده بالشك.

الثاني: أن الحدود تدرأ بالشبهات، وأقل أحوال التعريض حين كان محتملاً القذف أو غيره أن يكون شبهة في سقوطه.^(٣)

واستدل أصحاب الرأي الثاني لما ذهبوا إليه بالأثر

والمعقول:

فمن الأثر: ما رواه الإمام مالك في الموطأ عن عَمْرَةَ بِنْتِ

(١) ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم ٨٥/٣، يتصرف.

(٢) سورة النور من الآية (٤).

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٩٥/٣.

عبد الرحمن (أن رجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ وَاللَّهِ مَا أَبِي بِرَّانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَةٍ فَاسْتَشَارَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ قَائِلٌ مَذْحَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ وَقَالَ آخَرُونَ قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ مَذْحٌ غَيْرُ هَذَا نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ الْحَدَّ فَجْلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ^(١)).

ومن المعقول: فإن التعريض، قول يفهم منه القذف،

فوجب فيه الحد كالتصريح.^(٢)

(١) ينظر: الموطأ للإمام مالك ٨٢٩/٢.

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٥٠/١.

المبحث الثاني

تحريم السب

السب في اللغة هو: الشتم والطعن ، ومنه التساب أي التشاتم والتقاطع ، والسبُّ هو العار الذي يسب به^(١) .

تعريف السب اصطلاحاً: هو الشتم والتكلم في الإنسان بما يعيبه^(٢) .

وقد حرمت النصوص الشرعية السباب ، ودل على هذا التحريم الكتاب والسنة .

أولاً : الكتاب :

قوله - تعالى - { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ }^(٣) .

وجه الدلالة من الآية :

نهى الله تعالى عباده المسلمين عن سب غير المسلمين ولا يسبوا ما يعبدون من أصنام وأوثان ، أو ما يعتقدون في صلبان ونحو ذلك من الكنائس والمعابد ، ولا حتى يعرض إلى ما يؤدي لذلك ، والحكمة من التحريم ، سد الذرائع ، وذلك حتى لا يكون ذلك السب لهذه الأشياء ذريعة لسب دين الإسلام ، والنهي دليل على

(١) مختار الصحاح للرازي ٢٨١ .

(٢) النووي بشرح صحيح مسلم ٥٧/٢ .

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٠٨ .

تحريم الفعل^(١) .

وقوله - تعالى - { وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا
اَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا }^(٢) .

وجه الدلالة من الآية :

إن الذين يرمون المؤمنين والمؤمنات بالباطل وهم بريئون
منه ، فقد استوجبوا الإثم بذلك الفعل ، والإثم يدل على حرمة هذا
الفعل وهو السب^(٣) .

ثانياً : السنة :

ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي (ﷺ)
قال: " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر "^(٤) .

وجه الدلالة من الحديث :

بين النبي (ﷺ) صراحة أن سب المسلم فسوق ، والفسوق
منهي عنه في الشريعة الإسلامية ، كما أن سب المسلم جريمة
يعاقب عليها الشرع ، لما يؤدي إليه السب من إيذاء لشعور المسلم
وإحاق العار به .

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال :
" المتسابان ما قالوا فعلى البادئ ما لم يَغْدِ المظلوم " .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/٧ .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ٥٣٤/٣ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٢٩٧/٧ ، ومسلم ٤٥/١ .

وجه الدلالة من الحديث :

يبين الحديث الشريف أن الذي يبتدئ بسب أخيه المسلم هو الذي يحتمل وزر ذلك الفعل ، إلا أن يَغْتَدِ المسبوب ويسبه بأكثر مما سبه البادئ^(١) .

ويقول **الصنعاني في ذلك** : وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه ، وبقي عليه إثم الابتداء ، والإثم المستحق لله تعالى، وقيل برئ من الإثم ويكون على البادئ اللوم والنوم لا الإثم^(٢) .

وجه الدلالة :

يستفاد من هذه الأحاديث أن سب الفاسق وهو الذي هُجِرَ عن طاعة الله وأصر على معصيته ، ويلحق به من يجهر بالمعصية ويعتن بها ويظهرها بأن يتحدث بها أمام الناس فلا حرمة في سبهم وفضحهم بين الناس^(٣) .

وليس ذلك من قبيل إشاعة أخبار محرمة ؛ لأن في إشاعة أخبار هؤلاء الفساق تحذيراً للناس من عدم الانخداع فيهم ، وحتى يحذروا من تزويجهم ببَنَاتِهِمْ لأنهم غير أمناء عليهم ويشمل التحذير أيضاً من التعامل معهم لأن الفاسق لا يؤمن من غدره .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٥/١٦ .

(٢) سبل السلام للصنعاني ٢٤٤/٤ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٢/١٨ .

هذا والمستقرئ لصور السب يجد أنه تعثره الأحكام التكليفية الآتية:

١- الحرمة وهي أغلب أحكام السب، فسياب المسلم معصية ، وكثير من الفقهاء يعدونه كبيرة من الكبائر، وهو حرام أيا كانت عباراته أو صورته لما يتضمنه من قرح أو جرح في شخص من يتعرض له بألفاظ نابية وعبارات بذئية فاحشة، غير أن شناعته ودرجة حرمة تتباين تبعاً لتعاضد حرمة من وجه إليه، فقد يكفر الساب ، كالذي ينسب الله أو يسب الرسول ﷺ أو الملائكة. (١)

٢- الكراهة، كسب الحمى.

٣- خلاف الأولى، وذلك إذا سب المشتوم شاتمه بقدر ما سبه به، عند بعض الفقهاء.

٤- الجواز ، كسب الأشرار ، وسب الساب بقدر ما سب به عند أكثر الفقهاء. (٢)

فاكثر العلماء يجيزون أن يقال للفاسق يا فاسق ، حتى لو كان ذلك في غيبته ، ولكن لا يكون الغرض من ذلك مجرد فضيحتة والإشهار به ، بل يكون بقصد النصح وتحذير الناس منه ، وحتى

(١) ينظر: الاعتداءات القولية على عرض المسلم ص ٢٠٠، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة، إعداد: فلاح سعد الدلو سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦.

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية ١٣٥/٢٤.

يرجع ويرتدع عما هو فيه من المعصية^(١) .

وإن كان السب حراماً في حد ذاته لما يحتويه من ألفاظ جارحة للمسبوب ، وما ينطوي عليه من إلحاق العيب والنقيصة بالمسبوب ، فإنه قد يباح السب في أحوال ، إذا كان الغرض منها تحقيق مصلحة شرعية وليس إلحاق العار أو النقيصة بالمسبوب .

كما في حالة الفاسق، ومن هو متلبس بارتكاب المعاصي ومصر عليها ، حيث يرى كثير من الفقهاء جواز سبه بما هو متلبس به من المعاصي^(٢) .

ودليلهم على ذلك ما أخرجه الطبراني من حديث معاوية بن حيدة قال : خطبهم رسول الله (ﷺ) فقال : متى ترعون عن ذكر الفاجر أمتكوه حتى يحذره الناس^(٣) .

وقوله (ﷺ) "كل أمتي معافى إلا المجاهرون"^(٤) .

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ / ص ٥٥٦ ، الأم للشافعي ج ٧ / ص ٨٩ ، حاشية البيجرمي ج ٣ / ص ٣٤٤ ، فتاوي ابن تيمية ج ٢٣ / ص ٢٥٢ ، سبل السلام للصنعاني ٢٤٤/٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ / ص ٥٧٣ ، حاشية الدسوقي ج ٤ / ص ١٨٢ ، ٣٣٠ ، حاشية الشرواني ج ٦ / ص ٢٦٩ طبعة دار الفكر ، سبل السلام للصنعاني ٢٤٤/٤ وما بعدها .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٣٩/٤ ، ط: الحرمين - القاهرة والهيتمي في مجمع الزرائع ١٤٩/١ .

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٥٩٤/٢ .

المبحث الثالث

تحريم الغيبة

الغيبة في اللغة : هي أن تذكر أخاك بما يكرهه ، فإذا كان فيه فقد اغتبهته ، وإن لم يكن فيه فقد بهته ، والغيبة بالكسر ، هي أن تتكلم عن إنسان مستور بما يفهمه لو سمعه ، فإن كان صدقاً سمي غيبة ، وإن كان كذباً سمي بهتاناً^(١) .

الغيبة في الاصطلاح :

فقد عرف الفقهاء الغيبة بأنها : ذكرك أخاك بما يكره^(٢) .

وهذا التعريف للغيبة مستمد من حديث النبي (ﷺ) حيث قال : أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره " قيل : رأيت إن كان في أخي ما أقول ، قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبهته ، وإن لم يكن فيه فقد بهته " ^(٣) .

وجه الدلالة من الحديث :

يدل الحديث الشريف على أن مجرد ذكر الشخص لشخص آخر بما يعيبه ، سواء كان هذا العيب في ذات الشخص أو ماله أو أهله أو خادمه ، حتى لو كان العيب في كيفية إتفاقه كأن يقول : إنه

(١) مختار الصحاح للرازي ٤٨٥ .

(٢) التعريفات للجر جاني ١١٦ ، الفروق للقرافي ٢٠٥/٤ ط: عالم الكتب .

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ٤٣٢ / ٢ ، والترمذي : ١٢٠ / ٨ ، وابن حبان

إنسان مبذر ، أو في تحركاته كأن يقول إنه شخص مختال متكبر ، وأمثال ذلك حتى لو كان ذلك بالإشارة ، بأن يشير إلى الحاضرين أو المستمعين بإشارات يفهم منها هذا المعنى ، فليست الغيبة قاصرة على التصريح بالقول ، فالله تعالى يقول { وَيَلْ لَّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ } ^(١) ، وقد يعيبه أيضاً عن طريق التعريض بالقول ، كأن يقول يظن من ينسب إلى الصلاح كذا وكذا ، فإن هذا يعد من الغيبة المحرمة ^(٢) .

والحكمة من تحريم الغيبة : أنها إحدى وسائل الإشاعة في

المجتمع الإسلامي بل أكثر وسائل الإشاعات لدى الرجال والنساء ، وأشدّها فتكاً ، وأن هذه الوسيلة من وسائل الإشاعات مؤثرة ، سواء كان الكلام الذي يقال صحيحاً وصادقاً أو غير صحيح ، وذلك لأن الكلام الذي سوف ينقل عن الشخص إذا كان صحيحاً سوف يلحق به العيب والنقيصة والمعة في المجتمع وهذا ما تمنع الشريعة إشاعته في المجتمع الإسلامي ، لأن الشريعة تريد من المجتمع الإسلامي أن يكون مجتمعاً طاهراً خالياً من المعائب والنقائص ، وإن كان هذا الكلام الذي ينقل محض كذب وافتراء على الشخص فسوف يؤدي إلى نفس النتيجة ، ولكن إثم الشخص المغتاب سوف يكون أشد .

(١) سورة الهمزة آية ١ .

(٢) الفواكه الدواني للنفاوي ٣٦٩/٢ ، ط: دار الكتب العلمية .

حرمة الغيبة

الغيبة محرمة بالكتاب والسنة والإجماع :

أولاً : الكتاب :

قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ }^(١) .

وجه الدلالة من الآية :

هذه الآية الكريمة نصت على تحريم الغيبة ، حيث إن الله تعالى نهى عنها ، والنهي لا يكون إلا على شيء محرم كما أن الله تعالى شبه الغيبة بشيء منفر ، وهو تشبيه المقتاب بمن يأكل لحم أخيه وهو ميت ، ولا شك أن هذا المنظر ينفر منه أصحاب الطباع السليمة ، وإن دل هذا فإنما يدل على شناعة هذا الفعل^(٢) .

ثانياً : السنة النبوية :

هناك الكثير من الأحاديث التي تدل على تحريم الغيبة أذكر منها ، ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال : أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله (ﷺ) أعلم ، قال : ذكرك أخاك بما يكره ، قيل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال : " إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه فقد بهته " ^(٣) .

(١) سورة الحجرات الآية ١٢ .

(٢) تهذيب الفروق ٢٣٠/٤ .

(٣) سبق تخريجه : ص ٦٠ .

وجه الدلالة من الحديث :

فالحديث يدل دلالة صريحة على تحريم الغيبة ، كما بين معنى الغيبة وكيفيةها .

ثالثاً : الإجماع :

اتفق الفقهاء على أن الغيبة محرمة شرعاً وأنها من الكبائر^(١).

متى تجوز الغيبة :

إذا كنا قد ذهبنا إلى أن الغيبة من الأمور المحرمة شرعاً وقد دل على حرمتها الكتاب والسنة والإجماع ، وذلك لما يترتب عليها من إشاعة السوء والنقائص بين أفراد المجتمع ، مما يجعل الأفراد يحملون الضغائن لبعضهم مما يؤدي إلى انقلاب المجتمع إلى شيع متنافرة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك حالات تباح فيها الغيبة وذلك متى كانت هناك مصلحة شرعية في ذلك ومن جملة **المصالح الشرعية التي تباح الغيبة فيها ما يلي :**

— رفع المظالم ، فيجوز لمن وقع عليه الظلم أن يتظلم للقاضي أو من له ولاية في إنصافه كالمجالس العرفية ، فيجوز أن يقول في ظلامته ما يدفع حاجته^(٢) .

والأصل في ذلك : قوله تعالى { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ

(١) سبل السلام للصنعاني ٢٥١/٤ .

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأناس للعز بن عبد السلام ١١٣/١ .
ط: دار الكتب العلمية .

الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً { (١) } .

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رجلاً أتى النبي (ﷺ) فقال إن لي جاراً يؤذيني ، فقال له : " اخرج متاعك فضعه على الطريق ، فأخذ الرجل متاعه فطرحه على الطريق ، فكل من مر به قال : مالك قال جاري يؤذيني ، فيقول اللهم العنه ، اللهم خذه ، قال : فقال الرجل ارجع إلى منزلك والله لا أؤذيك أبداً " (٢) .

— عند طلب الفتوى ، بأن يقول للمفتي فلان فعل بي كذا أو ظلمني في كذا ويذكر ما فعله المشكو منه من شر ، وذلك حتى يتمكن المفتي من إعطائه الحكم الشرعي السليم (٣) .

— الجرح والتعديل في الشهود والرواة ، والقضاة ، فيخبر بعيوب هؤلاء ، وكل من يتقدم للمناصب العامة ومن في حكمهم وذلك حتى لا ينخدع فيهم أحد ، ولخطورة أعمالهم وتأثيرها في عموم الناس (٤) .

— المجاهرون بالمعاصي ، كمن يجاهر بالزنا ، أو شرب الخمر أو أي نوع من أنواع الفسق المنهي عن إشاعته في المجتمع

(١) سورة النساء من الآية ١٤٨ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرج ١٣٨/٤ .

(٣) شرح النووي على مسلم ١٤٧/١٦ ، الفواكه الدواني ٢٠٨/٤ ، تهذيب الفروق ٢٣٠/٤ .

(٤) الفواكه الدواني ٣٧٠/٢ ، الفروق ٢٠٦/٤ .

، فيجوز إخبار الناس بحاله وبفسقه حتى يحذره الناس ، وحتى يرتدع عما هو فيه^(١) .

عقوبة الغيبة :

لم ينقل عن فقهاء الشريعة الإسلامية عقوبة مقدرة للمغتاب إلا أنهم اختلفوا في كون المغتاب مرتكباً كبيرة من الكبائر أو مرتكباً صغيرة فذهب القرطبي إلى كون الغيبة كبيرة وحكى اتفاق أهل المذهب على ذلك ، وذهب الشافعية إلى كونها صغيرة^(٢) وأما كان الأمر فإن المغتاب يجب عليه الاستغفار والتوبة لارتكاب المحرم^(٣)

(١) المرجع السابق ٢٠٦/٤ .

(٢) الفواكه الدواني ج ٢ / ص ٢٧٩

(٣) حاشية ابن عابدين : ج ٦ / ص ٤٠٨ .

المبحث الرابع

تفريم النميمة

التميمة في اللغة : يقال نَمَّ الحديث نما : إذا ظهر ، ونَمًا : حرش وأغرى فهو نام ونام^(١) .

والتميمة في الاصطلاح :

هي نقل الكلام على وجه الإفساد^(٢) .

وقال الجرجاني : النمام هو الذي يتحدث مع القوم فينم عليهم ، فيكشف ما يكره كشفه ، سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه ، أو الثالث ، وسواء كان الكشف بالعبارة ، أو بالإشارة أو بغيرهما^(٣) .

حكم التميمة :

ذهب الفقهاء إلى أن التميمة حرام شرعاً ، لما لها من أضرار على الفرد وعلى المجتمع على الفرد من فضحه وإحراق العيب به ، وعلى المجتمع من إشاعة البغضاء والشحناء بين أفراد المجتمع^(٤) .

وقد دلت الأدلة الشرعية على حرمتها من الكتاب والسنة

(١) المعجم الوجيز ٣٣٥ .

(٢) الفواكه الدواني ٣٧٠/٢ .

(٣) التعريفات للجرجاني ١٧٠ .

(٤) الفواكه الدواني ٣٧٠/٢ ، سبل السلام ٢٥٨/٤ .

والإجماع.

أولاً : الكتاب :

قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } ^(١) .

ثانياً : السنة المشرفة :

ما روي عن حذيفة رضي الله عنه أنه بلغه رجلاً يتم الحديث فقال حذيفة سمعت رسول الله (ﷺ) يقول " لا يدخل الجنة قتات " ^(٢) والقتات هو " النمام " .

وجه الدلالة من الحديث :

هذا الحديث يدل دلالة صريحة على تحريم النميمة كما بين أن عاقبة النمام وخيمة وهي عدم ودخوله الجنة ، والحرمان من دخول الجنة يدل على مدى جسامه الجريمة التي يرتكبها النمام ^(٣) .

ثالثاً : الإجماع :

أجمعت الأمة على حرمة النميمة ، لما نصت عليه النصوص من حرمتها ^(٤) .

عقوبة النمام :

اختلف الفقهاء في عقوبة النمام على قولين :

(١) سورة الحجرات الآية ٦ .

(٢) صحيح البخاري : ج ٥ / ص ٢٢٥٠ ، صحيح مسلم ج ١ / ص ١٠١ .

(٣) شرح النووي على مسلم ١١٥/٢ .

(٤) الفواكه الدواني ٣٧٠/٢ ، سبل السلام ٢٥٨/٤ .

القول الأول : أنه يعذر بما يراه الحاكم^(١)

القول الثاني : أنه يعامل معاملة الساحر فيما عدا الكفر وعدم قبول التوبة لأن النمام يفسد في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولكن الساحر كُفِّر لوصف السحر ولكون كفره له دليله الخاص ، ولكن النمام ليس بساحر وإنما يؤثر عمله ما قد يؤثره السحر فيعطى حكمه^(٢)

(١) مغني المحتاج : ج ٤ / ص ١٩٤

(٢) الفروع لابن مفلح : ج ٦ / ص ١٧٠ ، ١٧١ ، طبعة دار الكتب العلمية ،

حواشي الشرواني ج ٩ / ١٨١

الفصل الرابع

التعويض عن الأضرار الناجمة عن الشائعات

المبحث الأول

تعريف الضرر والتعويض ومدلولهما

الضرر لغة : العلة تقعد عن جهاد ونحوه ، والضرر إع الشدة ، وكل حالة تضر^(١) .

تعريف الضرر اصطلاحاً :

هو : كل أذى يلحق بالشخص سواء كان في ماله أو جسمه أو عرضه أو عاطفته فيسبب له خسارة مالية ، سواء بالتقص أو التلف المادي أو بنقص المنافع أو زوال بعض الأوصاف^(٢) .

فمجرد تفويت منفعة للإنسان يسمى هذا ضرراً ، وكذا الشتم والسب والاستهزاء بالغير يسمى ضرراً^(٣) ويلحق بذلك الشائعات لأنها تضر بالغير .

(١) المعجم الوجيز ٣٧٩ .

(٢) فيض التقدير ٤٣١/١ ، ط: المكتبة التجارية الكبرى .

(٣) المحصول للرازي ١٤٣/٢ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود ، نهاية السؤل

للاستوني ١٢٧/٣ ، ط: محمد علي صبيح

والضرر عند رجال القانون هو : الأذى الذي يلحق بالإنسان

المساس بحث من حقوقه أو مساس بمصلحة مشروعة له ، سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقة بسلامة جسمه أو عاطفته أو ماله أو شرفه^(١) .

ومن هذه التعريفات للضرر يتبين لنا : أن الشخص متى حصل له مساس بماله أو عرضه أو شخصه أو حتى تفويت مصلحة مشروعة له فإن هذا المساس يسبب له ضرراً ويستحق به التعويض .

تعريف التعويض :

التعويض في اللغة : هو مصدر عوض ، وهو إعطاء بدل ما ذهب ، تقول عفت فلاناً وأعفته وعوضته : إذا أعطيته بدل عما فقده .

والعوض : أخذ البديل ويجمع على أعواض^(٢) .

العوض والبديل

فرق بعض اللغويين بين العوض والبديل ، فقالوا : أن العوض ما تعقب به الشيء على سبيل المثامنة ، كأن تقول هذا المال عوض عن دارك أي ثمناً لدارك وهكذا .

أما البديل : هو ما يقوم مقامه ويقع موقعه على سبيل التعاقب لا المثامنة ، كأن يقال بديل نعمة فلان كفوراً أي أقام الكفر

(١) د/ سليمان مرقص " الوافي في شرح القانون " ١٣٣/٢ بدون طبعة .

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٨٨/٤ ، ط: عيسى الياباني الحلبي .

مقام الشكر وبدلاً منه^(١) .

تعريف التعويض عند الفقهاء :

عرف الفقهاء التعويض بأنه : رد مثل الهالك إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً^(٢) .

وهذا التعريف لا يشمل الضرر المعنوي أو الأدبي الذي يصيب الشخص من جراء ما حصل له من أضرار لحقت بسمعته من جراء نشر الإشاعات عنه ، فهذا التعريف لا يشمل إلا التعويض عن الأضرار المادية فقط .

(١) الفروق اللغوية ١٤٧ ، ط: دار الكتب العلمية .

(٢) غمز عيون البصائر ٦/٤ ط: البابي الحلبي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٤٣/٣ ، ط: البابي الحلبي كشف القناع للبهوتي ١٠٦/٤ .

المبحث الثاني

أنواع الضرر

الضرر الذي يصيب الشخص له عدة أنواع باعتبارات مختلفة نذكرها على النحو الآتي :

الضرر العام : وهو الذي يقع على جميع الأفراد أو أغلبهم .

الضرر الخاص : وهو الذي يقع على فرد واحد أو طائفة معينة^(١).

الضرر المشروع : هو الذي لا يحرم إيقاعه سواء كان إيقاعه واجباً أو جائزاً .

فالضرر الذي يجب إيقاعه كإقامة الحدود والتعازير .

والضرر الذي يجوز إيقاعه ، كالشجرة تكون في دار الشخص يمكن أن يستظل بها الناس فيقطعها^(٢) .

الضرر غير المشروع : وهو كل ضرر يحرم إيقاعه

الضرر المادي : هو الضرر الذي يقع على النفس .

الضرر الأدبي : وهو الذي يقع على المشاعر

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٨٧ ، ط: دار الكتب العلمية .

(٢) جامع العلوم والحكم ٢/٢١٢ .

الإنسانية وقد يسبب هذا النوع من الضرر ألماً أشد من الضرر المادي.

وهو النوع من الضرر هو ما يصيب المضرور في شعوره أو كرامته أو عاطفته أو شرفه أو أن معنى آخر من المعاني التي يحرص الإنسان على الحفاظ عليها^(١).

وهذا النوع من الضرر هو الذي نركز الحديث عليه وذلك باعتبار أن الشائعات قد تسبب للشخص المشاع عنه ألماً نفسياً شديداً ، لكون هذه الشائعة مست شرفه أو عاطفته أو مشاعره ، وهذا لاشك أن فيه ضرراً كبيراً يحيق بالشخص المشاع عنه .

فالضرر المعنوي يعني بذلك : تفويت مصلحة غير مالية ملتزم بها ، كما في الالتزام الذي يمتنع فيه الملتزم عن تنفيذ التزامه ، كالوديع يمتنع عن تسليم الوديعة إلى مالكها^(٢).

ونتيجة ذلك هو حصول ضرر للشخص ، ولاشك أن الشريعة نهت عن الأضرار بالغير لقوله (ﷺ) " لا ضرر ولا ضرار " ، وإذا كان الضرر قد وقع فعلاً عن طريق الشائعة بما سببته للشخص من إيذاء نفسي وألم داخلي فلا بد من إزالة هذا الضرر ، لأن الشريعة توجب إزالة الضرر^(٣).

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري " الوسيط في شرح القانون المدني " ٨٥٥ ، ط: دار النشر للجامعات .

(٢) الشيخ علي الخفيف " الضمان في الفقه الإسلامي " ٥٥/١ بدون طبعة .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٣ ، ط: دار الكتب العلمية .

المبحث الثالث

التعويض عن ضرر الشائعات

قد عرفنا أن الشائعات قد تسبب أضراراً معنوية وإيلاً نفسياً للمشاع عنه ، وما تلوكه الألسنة من أخبار تضر بسمعته أو سمعة أهله ، وبما أن الشريعة الإسلامية وضعت قواعد لحماية الإنسان من أي ضرر يصيبه سواء كان هذا الضرر مادياً أو كان معنوياً ، فقد وضعت قواعد لحماية المجتمع من الإيذاء النفسي ، وعقاب من يقوم بذلك ولكن لابد أن نفرق بين نوعين من الجزاء على الضرر المعنوي في الشريعة الإسلامية وهو الجزاء الجسدي ، والجزاء المالي .

أولاً : الجزاء الجسدي :

وذلك الجزاء يكون عقوبة لمن يضر بسمعة وشرف المسلم عن طريق الشائعات ، وبدون دليل يستند إليه وذلك في حالتين :

الأولى : القذف :

وقد قررت الشريعة الإسلامية عقوبة لمن يرمي إنساناً أو إنسانة مسلمة بالزنا ، وهي عقوبة جسدية ، بجلده ثمانين جلدة وتفسيقه وعدم قبول شهادته ، بالإضافة إلى لعنه وإثمه الكبير في الآخرة^(١) .

(١) المغني لابن قدامة ٣٨٦/١٢ ، ط: دار معجر .

وقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمقذوف أن يأخذ عوضاً مادياً في مقابل عفوهِ عن القاذف^(١).

السب والشتم :

إن سب الشخص وشتمه سواء كان هذا بطريق مباشر أو غير مباشر أي في غير حضرة الشخص المسبوب لاشك أنه يسبب ضرراً وألماً نفسياً لمن وقع عليه السب ، وقد قررت الشريعة الإسلامية عقوبة جسدية لذلك الأمر ، ولكنها لا تحصل إلى درجة الحد ولذا ترك تحديدها للحاكم على حسب ما يراه عن المصلحة ، وهذا ما يسمى بالتعزير ، كأن يقول شخص لآخر ، هذا فاسق ، أو لا أجلس مع فاسق أو سارق أو خبيث ونحو ذلك^(٢).

ثانياً : الجزاء المالي :

هناك تساؤلاً فقهيّاً مهماً وهو هل للأضرار الأبدية أو المعنوية التي تسببها الشائعات تعويضاً مالياً في الشريعة الإسلامية ؟

إن التعويض عن الأضرار المعنوية هذا المصطلح لم يرد في كتب الفقهاء ، وإنما هو تعبير حديث ، فلم يوجد في كتب التراث من الفقهاء من تحدث عن التعويض المالي عن الأضرار المعنوية^(٣).

(١) الهداية للمرغيناني ٩٨/٥ ، حاشية قليوبي وعميرة ٨٤/٤ ، ط: البابي الحلبي ، كشف القناع للبهوتي ط: دار نزار .

(٢) الهداية للمرغيناني ١١٤/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٨٣/٣ ، ط: البابي الحلبي ، مغني المحتاج ١٩١/٤ ، ط: عيسى البابي الحلبي .

(٣) الموسوعة الفقهية ٤٠/١٣ ، ط: وزارة الأوقاف بالكويت .

ولذلك اختلف الفقهاء المعاصرين في حكم التعويض المالي عن الأضرار المعنوية على قولين :

القول الأول : يجوز التعويض المالي عن الضرر المعنوي^(١).

وذلك القول يستند إلى أن القواعد العامة للشريعة الإسلامية لا تمنع التعويض عن الأضرار المعنوية ، فقد حرمت الشريعة الأضرار والإيذاء بشئى صورته ، فإذا كان القذف له عقوبة مقدرة شرعاً ، فإن ما دون ذلك يمكن أن يعرض عنه بالمال^(٢) .

إن بعض الفقهاء قد أجازوا التعويض عما ينشأ من الجراحات من آلام ، متى برئ الجرح ولم يترك أثراً .

قال أبو يوسف : عليه أرش الألم وهي حكومة عدل ، وقال محمد : عليه قدر ما لحقه من النفقة إلى أن يبرأ من أجره الطبيب وضمن الدواء ونحو ذلك^(٣) .

وإلى مثل هذا ذهب الشافعية في المعتمد من المذهب^(٤) .

القول الثاني : ويذهب أصحابه إلى عدم جواز التعويض عن الضرر الأدبي أو المعنوي بالمال .

(١) د/ محمد أحمد سراج " ضمان العدوان في الفقه الإسلامي " ٣٧٥ ، ط: الموسوعة الجامعية للطبع .

(٢) د/ فتحي الدريني " نظرية التعسف في استعمال الحق " ٢٩ ، ط: مؤسسة الرسالة .

(٣) المبسوط للسرخسي ٨١/٢٦ ، ط: مطبعة السعادة ، حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٥ .

(٤) حاشية البجيرمي ١٧٤/٤ ، ط: البابي الحلبي .

واستندوا على أنه لا يوجد في قواعد الشريعة ما يدل على جواز التعويض عن الضرر المعنوي بالمال ، وذلك لأن الشيء المعوض عنه بالمال لابد أن يكون عما يمكن تقويمه ، فإن كان مثلياً فمثل المثل ، وإن كان قيمياً ، فالقيمة له ، والضرر المعنوي ليس من المثليات ولا من القيمات^(١) .

إن أخذ المال عن إيلاام المشاعر والإهانة النفسية لا يزيل الضرر ، لأن شرف الإنسان وكرامته لا تعود كما كانت عليه قبل الأمانة ، إضافة إلى أن تحديد مقدار التعويض المالي أمر يصعب تحديد ومن ثم يكون تقديرها أمراً جزافياً قد تزيد بحد كبير فيؤدي ذلك إلى أكل أموال الناس بالباطل ، وقد نقل إلى حد لا يتناسب مع مقدار ما حصر للمضرور من إيذاء^(٢) .

وقد رجح ابن القيم القول بجواز التعويض المالي عن الضرر المعنوي ، وذلك لأن الفقهاء أجازوا التعزير بالمال ، وهذا هو ما ذهب إليه الإمام أحمد والإمام مالك ، وهو فعل الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة^(٣) .

ومن هذا يتبين أن من تسبب لغيره في إيذاء معنوي بسبب شائعات شاعها عنه ، حطت من قدره أمام الناس أو نالت من شرفه وكرامته أو أماتته ، فإن هذا الضرر يعوض عنه بالمال وذلك حتى

(١) الشيخ / علي الخفيف " الضمان في الفقه الإسلامي " ٥٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٥٦/١

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، لابن قيم الجوزية ٢٦٧ ،

ط: دار السنة المحمدية .

يرتدع أصحاب الشائعات وكل من يستهين بذلك العمل القبيح ،
ولا يحاولوا تكرار ذلك مرة أخرى ، متى وجدوا العقوبة المالية
الرادعة .

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا البحث عدة أمور نلخصها فيما يلي :

أولاً : أن الشائعات لها أضرار بالغة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي ، فتأثيرها على الفرد أنها تلحق به الأذى والضرر وهذا الضرر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً ، وقد تؤدي الشائعات إلى الضررين معاً ، ولاشك أن هذه الأضرار تلحق بالشخص الأذى لما يلحق به من المعرة والازدراء الاجتماعي ، أما بالنسبة للأضرار الاجتماعية للشائعات فإنها تجعل المجتمع ينشغل بما لا يفيد ، فبدلاً من أن يوظف أفراد المجتمع الإسلامي جهودهم نحو الهداية وإصلاح الأرض ، تنصرف جهودهم نحو الجري وراء الأقاويل وذلك يخلق أزمات اجتماعية لا حصر لها .

ثانياً : تؤدي الشائعات إلى نشر البغضاء والتحاسد والتشاحن بين أفراد المجتمع ، لأن من نقل عنه الشائعة يحمل البغضاء لمن شاعها عنه وهكذا والأصل في المجتمع الإسلامي أن يقوم على المحبة والإخاء والتعاون ، لا التشاحن والتباغض والتناحر ، وهذا الأخير هو ما تؤدي إليه الشائعات .

ثالثاً : حرصت المبادئ العامة للشريعة الإسلامية على محاربة هذه الآفة الخطيرة ووأدها في مهدها فقد دلت النصوص من الكتاب والسنة على شناعة من يفعل هذا بل أوصلت الأمر في بعض الأحيان إلى اعتبار ذلك كبيرة من الكبائر ، وهذا يدل

على حجم هذا الجرم ألا وهو الشائعة .

رابعاً : لم تكتف قواعد الشريعة الإسلامية بالنهي عن الشائعات بل قرنت هذا النهي في بعض الأحيان بالعقوبة الرادعة ، كما رأينا في عقوبة جريمة القذف ، فجزاء أي شخص يشيع - رجلاً كان أو امرأة - على إنسان أو إنسانة مسلمة ما يعيبه في عرضه ويلحق به العار ، جزاءه الجلد ثمانين جلدة بالإضافة إلى نفيقه وعدم قبول شهادته .

خامساً : ذهب الرأي الراجح فقهاً إلى جواز تغريم من يطلق الشائعات مالا لعقوبة تغزيرية له ، إذا تسببت هذه الشائعات في إلحاق الضرر بالغير ، وبهذا نخلص إلى أن الشائعة يعد عملاً محرماً شرعاً .

المراجع

أولاً : القرآن الكريم :

ثانياً : كتب التفسير :

- تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي ، ط: دار مصر للطباعة .
- الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ط: دار الكتب .
- مفاتيح الغيب للفخر الرازي ، ط: دار الفد العربي .
- فتح القدير للإمام ابن محمد الشوكاني ، ط : دار الفكر — بيروت .

ثالثاً : كتب الحديث وعلومه :

- تلخيص الجبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ أبي الفصل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، ط: الكليات الأزهرية .
- سنن ابن ماجة لمحمد بن يزيد أبي عبد الله بن ماجة القذويني ، ط: البابي الحلبي .
- سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان الأشعث ابن إسحاق الأزهرى السحستاني ، ط: المكتبة التجارية
- سنن الترمذي : للحافظ محمد بن عيسى بن عيسى

الترمذي ، ط: دار الكتب العلمية .

— سبل السلام شرح بلوغ الحرام من جمع أدلة الأحكام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني ، ط: دار المنار .

— السنن الكبرى للبيهقي أبي أحمد بن الحسين بن علي ، ط: دار الكتب العلمية .

— شرح النووي علي مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، ط: دار المعرفة .

— صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ، ط: دار المعرفة - بيروت .

— صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ط: البابي الحلبي .

— عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي ، ط: دار الفكر - بيروت .

— فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ط: دار المعرفة - بيروت .

— كشف الخفا ومزيل الالتباس كما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ، ط: دار إحياء التراث .

— مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن بكر الهيثمي ، ط: مؤسسة المعارف .

— المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الحكم النيسابوري ، ط: دار الكتاب العربي.

— مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، ط: دار المعارف .

— المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن حمام الصنعائي ، ط : المكتب الإسلامي .

— المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، ط: دار الكتب العلمية .

رابعاً : كتب اللغة العربية :

— التعريفات لعلي بن محمد بن علي السيد الجرجاني الحنفي ، ط: دار الفكر .

— لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، ط: دار الجيل .

— مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، ط: دار المعرفة .

— المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية ، ط: وزارة التربية والتعليم .

خامساً : كتب الفقه :

أولاً : المذهب الحنفي :

— بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين بن

أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، ط: دار الكتاب العربي .

— شرح العناية على الهداية للبابرتي ، ط: البابي الحلبي .

— فتح القدير للكمال بن الهمام ، ط: مصطفى البابي الحلبي .

— رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد

أمين الشهير بابن عابدين ، ط: المطبعة الأميرية - بولاق .

— المبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن سهل

السرخسي - مطبعة السعادة .

— الهداية شرح البداية لشيخ الإسلام برهان الدين أبي بكر

حسن علي بن بكر المرغيناني ، ط: محمد علي صبيح .

ثانياً : كتب المذهب المالكي :

— تهذيب الفروق والقواعد السنية ، ط: عالم الكتب -

بيروت

— حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة

الدسوقي ، ط: البابي الحلبي .

— الشرح الكبير على مختصر خليل لسيد أحمد الدرديري ،

ط: البابي الحلبي .

— الفروق للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن

إدريس بن عبد الرحمن الصنعاني المشهور بالقرافي ، ط: عالم

الكتب - بيروت .

— الفواكه الدواني شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي ، ط: البابي الحلبي .

ثالثاً : كتب المذهب الشافعي :

— الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ، ط: البابي الحلبي .

— حاشية البيجرمي للشيخ سليمان البيجرمي للشيخ محمد المرصفي ، ط: الكتب العربية .

— حاشية قليوبي للشيخ المحقق شهاب الدين قليوبي بهامش شرح جلال الدين المحلي على المنهاج للطالبين للشيخ محي الدين النووي وبهامشه حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلي على المنهاج مطبعة صبيح .

— مقني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج شرح الخطيب الشربيني ، ط: الكتب العلمية - بيروت .

رابعاً : كتب المذهب الحنبلي :

— زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام شمس الدين أبي عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن القيم ، ط: مؤسسة الرسالة .

— كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يوسف أبي إدريس البهوتي ، ط: عالم الكتب - بيروت .

— مجموع فتاوى وابن تيمية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، ط: مكتبة ابن تيمية .

— المعني للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد

ابن محمد بن قدامة ، ط: دار هجر .

سادساً : كتب قواعد الفقه :

— الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر السيوملي ، ط: دار إحياء التراث .

— الأشباه والنظائر للإمام زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم

، ط: دار الكتب العلمية .

سابعاً : كتب أصول الفقه :

— قواطع الأدلة للسمعاني ، ط: الكتب العلمية .

— المحصول للفخر الرازي ، ط: الكتب العلمية .

— نهاية السؤل لعبد الرحيم الأسنوي، ط: محمد علي صبيح .

ثامناً : الرسائل العلمية :

— المسؤولية المدنية الناشئة عن الضرر الأدبي

" لأسامة عبد السميع " ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة
بالقاهرة.

— كتمان السر وإفشائه في الفقه الإسلامي " تشریف بن

أرول إدريس " رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة بالأردن ، ط:
دار النفائس .

تاسعاً : الكتب العامة :

— أدب الدنيا والدين لأبي الحسين البصري ،
ط: المطبعة الأميرية .

— إحياء علوم الدين لأبي ماجد الغزالي ، ط: دار الغد
العربي .

— إفشاء السر في الشريعة الإسلامية د/ محمد سليمان
الأشقر ، ط: بدون طبعة .

— الضمان في الفقه لعلي الحفيف ، ط: بدون طبعة.

— الضرر الأدبي د/ عبد الله مبروك النجار ،
ط: دار النهضة .

— ضمان العدوان د/ محمد أحمد سراج ، ط: المؤسسة
الجامعية للطبع " نظرية التعسف في استعمال الحق " د/ فتحي
الوزيني ، ط: مؤسسة الرسالة .

— الوسيط في شرح القانون المدني د/ عبد الرزاق
السنهوري ، ط: النشر للجامعات .

الفهارس

الصفحة	الموضوع
١٠٥٧	مقدمة
١٠٦٠	الفصل الأول : الرأي أهميته وضوابطه في الفقه الإسلامي.
١٠٦٠	المبحث الأول : أهمية الرأي في الفقه الإسلامي .
١٠٦٣	المبحث الثاني : ضوابط الرأي في الفقه الإسلامي .
١٠٦٦	الفصل الثاني : الشائعة والتأصيل الشرعي لها .
١٠٦٦	المبحث الأول : مفهوم الشائعة في اللغة والاصطلاح والحكم الفقهي لها .
١٠٧٩	المبحث الثاني : الشائعة وإفشاء الأسرار .
١٠٨٣	المبحث الثالث : القواعد الشرعية لعدم إشاعة الأسرار .
١٠٨٣	المبحث الرابع : ما لا يجوز إشاعته وإفشائه شرعاً.
١٠٩٥	الفصل الثالث : الوسائل الشرعية للحماية من الشائعات .
١٠٩٥	مقدمة
١٠٩٦	المبحث الأول : تحريم القذف .
١١٠٣	المبحث الثاني : تحريم السب .

الصفحة	البيان
١١٠٨	المبحث الثالث : تحريم الغيبة .
١١١٤	المبحث الرابع : تحريم النميمة .
١١١٧	الفصل الرابع:التعويض عن الأضرار الناجمة عن الشائعات
١١١٧	المبحث الأول : تعريف الضرر والتعويض مدلولهما
١١٢٠	المبحث الثاني : أنواع الضرر .
١١٢٢	المبحث الثالث : التعويض عن ضرر الشائعات .
١١٢٧	الخاتمة
١١٢٩	المراجع
١١٢٦	الفهارس

﴿١١٣٨﴾

الأحكام المتعلقة بالشائعات في الفقه الإسلامي

د/ محمد الساتوسي محمد

مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد العشرون جـ ٢٠٠٨/٢م